

كان موجبة اوسالبة مركبة من كائنين ماضين احدهما موجبة والاخرى سالبة  
 فلا فرق بين موجبة اوسالبة بينهما في المعنى بل في اللفظ حتى ان عبرت بعبارة اخرى  
 كانت موجبة وان عبرت بعبارة سالبة كانت سالبة وقد اعتبر تقييد العامتين  
 اى المشروطة العامة والعرفية العامة والوقيتين المطلقتين اى <sup>المطلقة</sup> الزمنية  
 والمنشئة المطلقة باللا دوام الذاتي وانما نفي اللاحد باللاحد في لسان العربية  
 العامة لا شأنا لها على الدوام الوصفى لا يمكن نفي اللاحد باللاحد كك وكذا المشروطة  
 العامة لانها مشتملة على الضميمة التى اى دوام بحسبها ومستفزة له  
 وكذا لا يمكن نفي اللاحد باللاحد الوصفى لكان التنا فى بينهما واما الوقيتان  
 المطلقتان فانه وان لمكن نفي اللاحد باللاحد الوصفى اذ لا تنا فى بين الضميمة  
 بحسب الوقت واللاحد الوصفى لكن هذا الترتيب غير معتبر عند جميع  
 فيسمى العامتان حيث المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة <sup>والتنا</sup>  
المطلقتان حيث الوقية والمنشئة وكذا قد اعتبر تقييد المطلقة  
 العامة باللاحد الوصفى او اللاحد والذاتيتين فبالاحد ضرورة واللاحد  
 بالذاتى نفي اللاحد باللاحد الوصفى واللاحد الوصفى وان كان صحيحا لكنه غير معتبر  
 عندهم فيسمى القضية على الاول الوجودية باللاحد الوصفى وعلى التنا  
 الوجودية باللاحد اتمة وهى اى الوجودية باللاحد اتمة المطلقة الاسكندية  
 لان اكثر اتمة المعلم الاول للمطلقة فى مادة اللاحد اتمة تميزا عن نعم الدوام فليكن <sup>اللاحد</sup>

لا فرد شي منها الا وادام والنسب بينهما مع قد حدها مبسوطة في المطلقات بكونها  
 من ذات الاطراف وسبجي بذكر منها تكلمت بمبحث الموجودات فيها حيث  
 بسطة الاول منها قد استظهر عندهم تعريف الضربية المطلقة بانها التي  
 حكم فيها بضرورية ثبوت المحمول للموضوع او بضرورية سلبية اي المحمول  
 عن الموضوع ما وادام ذات الموضوع موجودة في الزمن او الخارج وفيه اي في  
 ذلك التعريف شك من وجهين الاول من وجهي الشك انه اذا كان  
 المحمول هو الموجود كقولنا زيد موجود ويلزم عدم منافية الضرب في المطلق  
 لانه مكان الخاص لان الشيء ما دام موجودا يستحيل ان يفتكك الوجود مع ان  
 كلامنا الثبوت والسلب ليس بضروري واجيب عن الفرق بين الضرب في  
 زمان الوجود وبينها اي الضرورة بشرطه اي بشرط الوجود فان الوجود  
 في الضرورة في المعنى الثاني دون الاول لان معناه كون المحمول ضروريا في  
 ان بسطة الى غيره والمراد منها هو الاول دون الثاني واورد على ذلك ما  
 انه يلزم حينئذ حصرها اي الضرورة المطلقة في الضربية الازلية  
 التي يحكم فيها بضرورية النسبة ازالة ابدالها بكون اي الضرورة المطلقة  
 اعلم منها وانه مكمل ان ذلك على ما عرفت لانه لما لم يجب وجود الموضوع  
 لم يجب له شيء في وقت وجوده اي وجود الموضوع لما لم يجب شيء من اوقات  
 وجوده لم يجب له شيء في ذلك بطا فوجب ان يكون المراد بالضرورة هو الضرورة

الوجود ونقض ذلك البراد بيقين الذاتيات فانه ضروري للذات انما  
 احيى جميع اوقات وجوده لا بشرط الوجود والا وان لم يكن الامر كذلك بل كان  
 شئها ماضوياً بشرطه لكانت جيلانية الانسان مثلاً مجعولة بجعل حال  
 فافهم فانك قد عرفت ان الوجود له دخل في الصعود في المعنى الثاني فيكون  
 حيوانية الانسان مستندة اليه وايضاً للماهية مراتب الاولى نفسها من حيث هي  
 وفي هذه المراتبة لا يصدق عليها الا ذاتياتها والثانية نفسها من حيث انها موجودة  
 وفي هذه المراتبة يصدق عليها الذاتيات والوجود وما يحدو حد من العرضيات  
 كالوجود والتعين والثالثة نفسها من حيث انها ذاتها بالعوامض المحصورة من الابن  
 والوضع وكونها وفي هذه المراتبة يصدق عليها سائر العوارض ما يصدق عليها  
 في المرتبتين الاولىين ولما كان صدق الذاتيات على الذات ضرورية  
 في جميع تلك المراتب لم يكن اشتراط الوجود صحيحاً على ما لا يخفى ثم اعلم ان المحققين  
 الذين اتوا في حاشية التهذيب بعد ابطال التعريف المذكور بما ذكره المصنف  
 من ان اخصار اختيار ان الضرورة المطلقة هي الصعود بشرط الوجود والمناسبة  
 لها هو الامكان بمعنى رفع تلك الضرورة والامكان الذاتي فانها بناء في الصعود  
 الازلي والحق من ان الضرورة على قسمين الاول ما حكم فيها بضرورة في جميع  
 اوقات الوجود وهي الضرورة ما دام الوجود كقولهم كل ان حيوان بالضرورة  
 والثاني ما حكم فيها لك بشرط الوجود وهي الضرورة بشرط الوجود كقولهم لا يوجد بالضرورة

والفرق بين المعنيين ما عرفت والممكنة ايضا كذلك على تخويل الاول ما حكم فيها  
 برفع الفروض الاولى والثاني في ما حكم فيها برفع الضرورة الثانية فتكونان موجودتين  
 بالمعنى الثاني ممكنة خاصة بالمعنى الاول فلا يلزم عدم مساقاة الضرورة الا مكان  
 على ما لا يخفى لا خاصة الى تخصيص الضرورة المطلقة باحد القسمين مع ان التسميم  
 بقواعد الفنون فان قلت منقوض المحقق التسميم وانما خص القسم الثاني بالذكر لكون  
 مادة النقض لك قلت هذا التكلف غير ظاهر من كلامه واذا عرفت ذلك علمت  
 ان ما ارشدته عن الجمهور فهو تعريف للقسم الاول منها واذا اردت قولها بحيث  
 القسمين معا قلت ما حكم فيها بالضرورة ما دام الوجود او بشرطه فاعلم ان القسمين لا يتحدان  
 الثاني ان السلب ما دام الوجود لا يصديق بدني لا ينفيد  
 بجميع وجود الموضع فلا يصديق منه عدم فلا يكون السلب البسطة الضرورية  
 اعم من موجبة معدومة محمولها مع انهم حكموا بذلك ما عرفت ولا يرد ان لا يصديق  
 قولنا لا شيء من العقلاء بانسان بالضرورة مع كذب نقيضه وهو قولنا بعض  
 العقلاء ان لا مكان العام واجيب عن ذلك الوجه وهو مختارنا فاعلم  
 اللاهوت بان ماداه ظرف للشئ الذي يتضمنه السلب فان السلب  
 لا يقتضي الا الى الایجاب على ما سببه ان لا ينفيد فاعلم ان ثبوت المحمول للموضع  
 في جميع ادوات وجوده يكون مسكوبا بالفروض وح اى حين اذا كان الامر كذلك  
 يحجب صدقها اى ان لا ضرورة تارة بانتفاء الموضوع كالمثال المذكور



وتمارة بانتفاء المحمول من الموضوع اما في جميع الاوقات اى جميع اوقات  
وجميع محولاته من الازمان كغير بالضرورة او في بعضها كالحادث من  
الغير مختص بالضرورة فان الاختصاص ضروري في وقت الميلولة الذي هو  
بعض اوقات الذات وفيه نظره انه يلزم على هذا ان لا ينافي <sup>الفكر</sup> السلب  
الامكان العام فان قولنا كل غير مختص بالفعل صادق فيصدق  
كل غير مختص بالامكان العام تحقيقا لمعنى العموم وايضا يبطل ما قالوا  
ان السالبة الضرورية الاولية والابدية الضرورية المطلقة متساويتان  
فان سلب الاعم وتقبضه اخص من سلب الاخص وتقبضه على وقت  
وتوضيحه انهم قالوا الموجبة الضرورية المطلقة اعم من الموجبة الضرورية الاولية  
ولها سلبها منفرد وتبان لانه معنى صدق السلب باوام الله اصدق من السلب  
ازلا وابد لان صدق الايجاب ازلا وابد يستدعي وجود الذات مشددا  
وقد فرض عدمه واه العكس فظاهر اذا عرفت هذا فنقول ان المجيب عترف بان  
قولنا لا شئ من الغير مختص بالضرورة سالبة ضرورية صادقة فانه قال ان  
السالبة ليس ازلا مثبتات كل غير مختص بالامكان الا بالى فذلك ينافي ما  
عليه الجمهور من سبواتها وان التزم صدقها ويتصرف في معناها مثل النقص  
في معنى السالبة الضرورية المطلقة فيصدق في المثال المذكور ان الشئ  
ازلا وابد مسلوب بالضرورة فنقول على هذا التقدير البطلان المساوات

فان الثبوت مادام الذات اعم مطلقا من الثبوت اذ لا سلبها يجب ان يكون  
 بالعكس فان سلب الاخص اعم من سلب الاعم واما اذا كان النفي سلبا  
 لا مستلوبا لا يلزم ذلك على الاصحى كذا نقل عنه في الحاشية بالجملة بل هو  
 مفاسد غير بعيد بغيره بانماثل في مباحث العكس والمختل لا يخفى  
 على السند. وغاية ما يحتاج من اصل الاشكال ان الوجه الاخر في  
 التعريف المشهور اعتمد من المحقق والمفتي اى من ان يكون مقتضا  
 او الاول وان انتهى في السبب الضرورية لكن انما في متحقق فيه وبرهانه  
 انه يلزم على هذا عدم الفرق بين الموجبة الضرورية وسالبةها ومثل قوله وفيه  
 ما فيه اشارة اليه كذا قيل والظاهر ان المراد بضرورة السلب مادام الذات  
 كون السبب ضروريا كذا كذا عند وجودها وهو لا يستلزم صفة عند انتفاها  
 والثاني من تلك البشاش المشهور في تعريف الدائمة المطلقة ما  
 حكم فيه بدوام النسبة مادام ذات الموضوع موجودة بان يكون قائما  
 وموجودا نظرا للدوام وهما اى في هذا التعريف شك وهو ان يقال انه يلزم  
 على هذا ان لا يفارق الدوام الذاتي الاطلاق العام في قضية مجموعها  
 الوجه كقولنا زيد موجود فلا يكون فيما اى الدوام الذاتي والاطلاق العام تناقض  
 بصدق قولنا زيد موجودا وما زيد ليس موجودا بالفعل ولا يخفى عليك ان ثبوت  
 في وقت انما يثبت في وقت في ذلك الوقت لا مطلقا فثبوت الوجود لزيد في وقت

انما يتوقف سببه في تلك الاوقات لا في غيرها هو متوقف بهذا بصدق السلب  
 في وقت العدم والواجب في وقت الوجود نقول فلا يكون فيما تنافض كما نرى  
 والحاصل انه ان ارد بقضية السلب ههنا وقوعه في اوقات الوجود فبعضه تم  
 لا سيما في اجتماع النقيضين وارجو وقوعه غير ما فهم لم يكن لا يقفه بالعدم كونه نقیضا  
 للعدم الذاتي على لا يخفى قيل في حله انما في الغافل لا يورس في حاشية  
 على شرح الشبهة المتبادر من التعريف ان يكون محمولا متعارفا للوجود  
 والتعريف يجب حمله على معناه المتبادر فليس هناك اى في تلك القضية  
 دوام ذاتي بل نقيضه اقول العقل الفعل ليس محمولا بالفعل كاذب  
 فيلزم صدق نقيضه وهو قول العقل الفعل موجود دائما وهو دائمة  
 مطلقة محمولا للوجود او عليه ان من يحس محمولا بما سوى الوجود كيف يحس  
 نقيض المطلقة العامة بالدائمة مطلقا بل يجعل نقيضا اعم منها ومن القضية التي  
 محمولا للوجود ولا يخفى عليك ان من خص الدائمة بما ذكره خص نقيضا بالدائمة  
 الثالث من تلك المباحث المشروطة العامة ثانياً فتجوز بمعنى ضرورة  
 النسبة بشرط الوصف العناني بشرط ان تصادف الموضوع بصدق وثبات  
 اخرى فتجوز بمعنى ضرورة ثباتها في جميع اوقات الوصف اى الحاصلة في جميع اوقات  
 انصاف الذات بالوصف المتوالتسبي بالمشرطة مادام الوصف كما ان الال  
 بالمشرطة بشرط الوصف والفرق ان في الاول يجب ان يكون

للوصف مدخل في الضم ونه كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بضرورة ما دام كان  
 بخلاف الثانية فانه يكلم فيها بضرورة النسبة في وقت الوصف فيجوز ان يستند  
 الى غيره كقولنا كل كاتب بضرورة ما دام كان كاتباً وبينهما اى من الضمير عموم  
 وخصوص من جهة التعادلتان في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس  
 الذات او وصفاً لازماً كقولنا كل ان او كل ناطق حيوان بضرورة ما دام  
 الاول بدون الثانية فيما اذا كان المحمول ضرورياً بالشرط وصف كان في المثال  
 الاول فان تحرك الاصابع ضروري لكل فرد من الكتاب بشرط انصاف بالكتابة  
 فان الكتابة به باليد يمكن ضرورية في او فانه في تلك تحرك الاصابع باليد  
 وصدق الثانية بدون الاولى فيما اذا كان العنوان وصفاً لخاصة قاطبة كما  
 في المثال الثاني الرابع من تلك الجائز ذهب قوم ومنهم من المطلق  
 والفاضل الا هو الى ان الممكنة العامة ليست قضية بالفعل لعدم  
 اشتغالها اى الممكنة على الحكم بالفعل فاننا اذا قلنا الان كان كاتباً لا يمكن  
 العام فليس كقولنا الاصابع بضرورة عن الجانب المتخالف وانما الحكم في الجانب المتوافق  
 فلم يترس له حتى يحتمل ان يكون واقعا وان لا يكون بل هي قضية بالقوة القرينة  
 من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والمحمول والنسبة وعدد من القضايا كعدم  
 المحل منها مع انه لا حكم فيها بالفعل واذا لم يكن الممكنة العامة قضية بالفعل  
 فليست مبهمة مثلاً لان كونها موجهة فرع كونها قضية وكذا المطلق لان



الفعل ليس كيفية النسبية فان معناه وقوع النسبة والكيفية لا بد ان يكون  
 مغايرا لوقوع النسبة الذي يحكمه انما عدم المطلق من الوجهة بالجملة كما  
 عد اليه من المحليات والشرطيات كذلك وفي ذلك خطأ اى الحكم  
 بعدم كون الممكنة الموجبة خطأ الا ترى ان الامكان كيفية النسبية و  
 اصل النسبة الثبوت والامكان كيفية له مكان الوجوب والامتناع  
 لك فالعقبة المشقة على بوجبه بينه كما ان المشقة عليها وانما قال ذلك لان  
 المانع انما مع كيفية النسبة الايجابية على ما عرفت نعم ذلك اى الامكان  
 اضعف المدرج وادونها لعدم دلالة على قطعية احد الطرفين بخلاف  
 اخويه وذلك لا يستلزم عدم كون العقبة المشقة عليه موجبة ومن ثم  
 اى من اجل كونه اضعف المدرج قالوا الوجوب والامتناع دالة على  
 وثاقة الرابطة الايجابية وقوتها والامكان على ضعفها اى ضعف تلك  
 الرابطة فالثبوت بطريق الامكان محو من الثبوت مطلقا ونسبته اشد  
 عليه موجبة كما اشدت على سائر الايجابية غاية الاحرار المنبادر منه  
 اى الثبوت عند الاطلاق عرفنا ولعمرة هو النوع على نهج العقلية لا الامكان  
 وذلك المنبادر الايض في عموم اى عموم ذلك الثبوت وذلك كما قالوا  
 في الوجود من ان المنبادر منه هو الوجود الخارجى هو موضوع للنفس المشتركة  
 بينه وبين الذهنى واذا استعمل فيه كان حقيقته لانه لم يجر استعمال فيه بل شائع

ايضا كذا نقل عن فر الحاشية واذا كانت المكلة موجهة لادوات فالمطلقة  
 موجهة بالطريق الاولى فان المكلة مع دلالتها على نوع الحكم من طرف المواقف  
 لما كانت موجهة فالمطلقة على نوعه فذلك الطرف موجه بطريق اولى ما ذكرتم  
 من ان كيفية النسبة لا بد ان يكون مغايرة لنوع النسبة فان اردتم نوع  
 النسبة ونوع النسبة التقييدية على ذهاب المكون فلا سلم اشتغال القضية  
 عليهما وليس سلم فلا سلم عدم مغايرة الفعل لها وان اردتم نفس النوع  
 كما ذهب اليه القدماء على ان يكون الاضافة جانية بنوع ذلك النوع ونحو  
 عدم الوجه الذي عرف بقا كيفية ذاته على فقه ان الامكان والفعل كقيمتين  
 زائدتان على النسبة الخامس من تلك المباحث الادوام اشارة الى  
 مطلقة عامة والاضافة اشارة الى مكلة عامة مخالفة للكيفية  
 الايجاب السلب وهو اما حال منها او صفة لها وقوله وموافق الكيفية اى المكلة  
 والجزئية اما حال بعد حال منها او صفة بعد صفة لها وقوله لما قيد بها اى للقضية  
 المتقدمة بها متعلق بالمخالفة والموافقة على سبيل التنازع وذلك لانا اذا قلنا  
 بالضرورة كل كانب متحرك الاصابع مادام كانبالا وانما يكون معناه ان الايجاب  
 ليس متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق الايجاب لك يتحقق السلب في جملة  
 وهو معنى سلبية المطلقة العامة اذا قلنا لا شئ من الكانسيب لكن الاصابع  
 مادام كانبالا وانما يكون معناه ان السلب ليس متحققا في جميع الاوقات واذا

لم يتحقق السلك يتحقق الا في الجند وهو معنى الموجبة المطلقة العامة <sup>فعلية</sup> <sup>اشتملت</sup>  
 حال الضرورة لانها اى اللادوام واللاضرورة رافعان للنسبة التي  
 القضية عليها من غير تفاوت وبالكيفية فالكيفية على هذا قضية متعددة  
 كما ان البسيطة قضية واحدة لان العبرة في وحدتها وتعدد ها اى <sup>صنف</sup>  
 القضية وتعدد ما يوجد الحكم وتعدد ذلك اما باختلافه اى الحكم  
 كيفاً او باختلاف موضوعاً او باختلاف محمولاً <sup>لأن</sup> اربع لها بسلك الا ان لم  
 راحقت القضية بحسب الحكم مع وصف سائر الاجزاء لا يكون القضية متعددة  
<sup>عمر</sup> لا يتفرع السادس من تلك المباحث النسب الاجماع من المادة  
 غير ان في المفرد بحسب الصنف والحمل على الشيء لان المفردات محمولها بعضها  
 بعض وهو في القضايا بالانقضاء لا يجد لانها اى القضايا لا يجعل بعضها  
 بعض وانما هي اى النسب الاربع تحق فيها اى في القضايا بحسب صحتها  
 ووجودها في الواقع لا بحسب من بعضها على بعض ثم المنطوق في النسبة بين  
 القضايا ما يحكم به مفهومها في بادىء الزمان حكمت فيها بمعوم وان حكمت  
 بغيره ذلك واما بناء الكلام على الاصول الدقيقة التي برهننا عليها  
 اى من تلك الاصول في الفلسفة فذلك البناء مرتبة عاملة بعد تحليل  
 هذا الفن الذي نحن بصدد وفي بعض النسخ مرتبة اى زيان ومن ثم  
 اى من اجل ذلك قالوا ان الضرورية المطلقة اخص مطلقاً من الدائمة

المطلقة فان الفعل في باوى النظر يحوز انفكاك الدوام عن الضرورة لان  
 انفكاك النسبة يستلزم دوامها من غير عكس لجواز ان يدوم النسبة مع امكان  
 زوالها والا بناء على التحقيق اما متب ومان لان الممكن لا يدوم الا بعد ما يجب  
 اما بذاتها او بواسطة انتهائهما الى ما يجب بذاته ومع وجود العلة بحسب وجود  
 المفعول فالدوام لا يتلوه عن الضرورة بالمعنى الاعم اعني امتناع الانفكاك سواء  
 كان ناشبا عن الذات او عن غيرها وبالجمله لو فسره الضرورة بامتناع الانفكاك  
 الناشئ من الذات صح النسبة المذكورة وان اخذت اعم فلا بل يكونان  
 متساويين وكذا الاطلاق والامكان العام لا عرفت من ان يقتضي المتساوية  
 متب ومان يحيل اكثر الاحكام في العكس والتمارض والاعتدالات على ما  
 ان شاء الله تعالى وح اى حين اذا تحقق ان المتصور في النسبة بين الفضاء  
 ما يكلم به مضمونا في باوى الراى لا يستصعب عليك استخراج النسب  
 بين الموجهات المذكورة فان بعضها مبانيه البعض اعم منه مطلقا او  
 ولو استقررت من الاستفرا علمت ان الممكنة العامة اعم القضا  
 البسيطة والمركبة اما الاول فلانها اعم من المطلقة العامة لانه متى صدق  
 الايجاب بالفعل فلا يلزم من ان لا يكون السلب ضروريا سلب ضرورة السلب  
 هو امكان الايجاب بفعل صدق بالامكان ولا عكس لجواز ان يكون ممكنة  
 ولا يكون واقعا صلا وكذا الحال في السلب والمطلقة العامة اعم من البوا



ويكون الاعم من الاعم من الشئ اعم من ذلك الشئ يكون المكنة العامة اعم منها ولما  
 اشأن في تلك السيج والمكنة الخاصة أعظم المركبات لان في كل منها ايجابا  
 وسلبا ولا اقل فيها من ان يكونا مكنتين بالامكان العام ولا يلزم من امكان  
 الايجاب والسلب ان يكونا احدهما بافضل او بالضرورة او بالعدم او بمباشرة بالضرورة  
 المطلقة واعم من الدائمة والعائتين والمطلقة العامة من وجه واخص من المكنة  
 العامة والمطلقة العامة اعم الفعلية اي سوى المكنتين والضرورة المطلقة  
 اخص البسائط والمشروطة الخاصة اخص المركبات على وجه اى كون  
 ثابتن القضايا اخص اذا نسبت المشروطة بالضرورة ما دام الوصف بخلاف ما  
 اذا نسبت بالضرورة بشرط الوصف فان الضرورية اخص منها من وجه وكذلك المشروطة  
 الخاصة من الوقتية ولما وقع الفراغ من بحث الحديث وقع الشروع في  
 بحث الشرطيات فقال ببحث المطالبات الشرطية ان حكم فيها  
 بثبوت نسبة على تقدير نسبة اخرى اى يتحقق احدى النسبتين عند  
 الاخرى سواء كانتا ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين وقوله لزوما ان قيدة  
 او اتفاقا ان قسده او اطلاقا ان لم يقيد بشئ منها تفصيل الحكم وبيان  
 مقتضى لزوميه على الاول او اتفاقية على الثاني او مطلقة على الثالث  
 وان حكم فيها اى الشرطية بتتالي النسبتين صدق كذا معناه بمعنى  
 لا يجتمعان لاني الصدق ولا في الكذب كما زوجية العدد والفردية او بتتاليها صدقا

فقط اى من غير ان يتنا في الكذب بل يمكن اجتماعها عليه او يتنا فيها  
 كذا فقط اى من غير ان يتنا في الصدق بل يمكن اجتماعها عليه فعدم التنا  
 في الصدق معتبر فيه كما ان عدم التنا في الكذب معتبر في التنا في لا ان يتنا  
 عدم اعتبار التنا في والالم يكونا قسمين للتحقيق على ما لا يخفى وعلى التقادير كلها ذلك  
 اما عندنا ان حكم بالتنا في لذاني الجزئين فان حكم بان مفهوم احد هاتين الاخر  
 مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر  
 وان لا يفرق او اتفاقا ان حكم بالتنا في لذاني الجزئين بل اتفق في الواقع  
 بان يكون بينهما مناهة من غير انقضاء مفهوم احدهما ان يكون متنا في الاخر كما  
 نقول للاسود الكاتب اما ان يكون زيدا اسودا او كاتبانا لا مناهة بين  
 مفهومى الاسود والكاتب لكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدق  
 الانتفاء والكتابة ولا يكتب بان لوجود السواد ولو نقول للاسود الكاتب اما ان يكون  
 زيدا اسودا ولا كاتبا كانت مانعة للجمع وكذلك لو نقول ان يكون هذا اسودا  
 الا كاتبا كانت مانعة للقول او اطلاقا فنفسه حقيقة على الاول لان التنا  
 بين جزئيهما اشهد من التنا في بين جزئى الاخرين فهو اخص باسم المنفصلة لكلا  
 الا انفصالهما بل حقيقة الانفصال او مانعة للجمع على الثاني او مانعة للخلو  
 على الثالث اما عندنا بية او اتفاقية فيما اذا كان اتفاقا او مطلقة فيما اذا  
 كان اطلاقا وربما يعتبر في مانعة للجمع والخلو التنا في الصدق

والكذب مطلقاً لا يقتل معنيين أحدهما ان يحكم في مانعة الجمع بالتثاني في العبد  
ولا يحكم في جانب الكذب بشئ من التثاني وعدمه وثانيهما ان يحكم في مانعة الجمع بالتثاني  
بالعبد سواء حكم في جانب العبد بالتثاني او بعدمه اولم يحكم بشئ منها فافق  
الجمع بالمعنى الاول مشروطاً بالحكم بعدم التثاني في الكذب وبالمعنى الثاني بخروج  
من ذلك كنهها مشروطاً بعدم الحكم بالتثاني في الكذب وعدمه وبالمعنى الثالث  
ببررة من يدين الامر من كل مناهجها اعم ما قبله وكذا الحال في مانعة الخوف وكل منها  
بالمعنيين اعم من الحقيقة باعتبار الموارز وبالمعنى الثالث خاصة اعم منها باعتبار  
المفهوم البعدي وبما بهذا المعنى تكونان اعم منها بالمعنى الاول كما عرفت و  
هذه المعاني المذكورة هي حقائق المحجيات ومساكنها وامساكنها  
فرجع ايجابياتها اى ما حكم فيه برفع ما حكم في مرجياتها فالسالبة للزومية  
ما يحكم فيها بسلب الزوم لا ما يحكم فيها بغيره والسلب بل ما حكم فيها  
بعدم السلب مرجية لزومية لا سالبة فاذ كانت ليس اذ كانت الشمس طالعة فالسلب  
موجود كانت لانه حكم فيها بسلب زوم السلب بطرح الشمس اذا قلنا اذا كانت  
الشمس طالعة فليس السلب موجودا كانت مرجية لان الحكم فيها بعدم السلب جرد  
بطرح الشمس وعلى هذا اى ما ذكرنا من ان الزومية تقتضي حال سائر  
الامر المشابه لانه الاتفاقية ما يحكم فيه بسلب الاتفاق لا باتفاق السلب على  
ثمة الحكم فيها اى في الشرطية ان كان على تقدير معين من تقادير المقدم

فمخصوصة والا اى وان لم يحكم لك فان يبين كيفية الحكم انه اى الحكم  
 على جميع تقادير المقدم ان بعضها فمخصوصة كلية على الاول او جزئية  
 على الثانى والا اى وان لم يبين كيفية الحكم فمهملة فظن جماعة ان الشرطية  
 وبها لما شغفيتها بسبب الاجزاء فانها كلية فاشترطية كلية وان كانت شغفيتها  
 شغفيتها وان كانت مهمة فمهملة وبها فاسد بل كان كلية الكلية ليست كلية  
 الموضع او المحمول وسد فمهملة على الكثرة فان الموضع او المحمول في قولنا الانسان  
 نوع او زيد حيوان كل مع ان القضية ليست كلية بل باعتبار كيفية الحكم ونحوه  
 لجميع افراد الموضع كذا تلك كلية الشرطية ليست لاجل ان مقدمها او تاليها كل  
 فان قولنا كلما كان زيد يكتب فهو يتحرك بين كيفية مع ان مقدمها وتاليها شغفيتها  
 بل بحسب كيفية الحكم بالاتصال او الانفصال وكذا الحكم في جزئيتها وشغفيتها وبها  
 من غير فرق والطبيعة ههنا اى في الشرطية غير معقولة اذ لا تصور الحكم الشرطية  
 على طبيعة المقدم وسور الموجبة الكلية في المنفصلة متى ومما وكلما كقولنا  
 متى ادمما وكلما كانت الشمس طالعة فالتعار موجود وسور في المنفصلة دائما  
 كقولنا دائما اما ان يكون هذا المعدن زوجا او فردا وسور السالبة الكلية فيها  
 اى المنفصلة ليست البتة كقولنا ليس التماس اذا كانت الشمس طالعة كان  
 الليل موجودا وليس التماس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا  
 وسور الموجبة الجزئية فيها اى المنفصلة والمنفصلة قد يكون كقولنا قد يكون



اذا كان الشيء مبرأنا كان انسابا وقد يكون اما ان يكون الشيء كاتبا او سودا  
 وسواء السالبة الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كان الشيء  
 كان انسابا وقد لا يكون اما ان يكون الشيء كاتبا او اسودا وسواء بالاحوال  
 حرف السلب على سوي الايجاب الكلي نحو ليس كل وليس معا وليس  
 في المنفصلة وليس والمافي المنفصلة لانا اذا قلنا كل كان كذا كان كذا كان مفهوم  
 الايجاب الكلي لا محالة فاذا قلنا ليس كل كان مفهومه رفع الايجاب الكلي لا محالة  
 واذا ارفع الايجاب الكلي تحقق السلب الجزئي على هذا او اطلاق لفظة لو  
 وان واذا في الاتصال واما او في الانفصال اي اطلاق هذه اللفظتين  
 الكلية والجزئية وتجريدها عنه للاجمال ومشارطها قال الشيخ ان شديدا  
 الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة الدلالة عليه واذا كان المستسط قال  
 الشيخ في الشفا حروف الشروط مختلفة فمنها ما لا بدل عليه كما نقول ان كانت  
 القبارة قائمة فيحاسب الناس او نسب في يلزم من وضع المقدم لانه ليس  
 بغيره من ارادى من السجانه نقول ان كانت القبارة قائمة بحسب  
 الناس ولك لا نقول ان كان الانسان موجودا فلا شأن بزوج فتسببه ان يلزم  
 شديدا الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة في ذلك واذا كانت مستسط كما دنا  
 وعد صاحب المطالع معاد لو ايضا من هذا القبيل وفيه نظر لان الفرق بين  
 ان قامت واذا قامت وبين ان كان الانسان موجودا ومتى كان لا يجب ان

بدلالة ان على اللزوم دون اذا ومتى لجواز ان يكون بدلالة ان على الشك  
 في وقوع المقدم وعدم دلالتها عليها بل هذا الكلامات بعضها موضوع للشرط وبعضها ضمن  
 لصفاء الشرط وهو يفتقر الى امر على اخر اهم من ان يكون بطريق اللزوم او الاتفاق  
 فلا دلالة لها على اللزوم اصلا بل كما في شرح المطالع واطراف الشرطية الاحكام  
 فيها الآن اى ما دام كونها اطرافا لها ولا يلزم ذلك قبله اى قبل كونها  
 وكذا لا يلزم بعد التحليل فان اذا ضمتنا ادوات الشرط فليس اطراف  
 نسبة حاكية بالفعل الا بعد اعتبارها يكون بالفعل بمجرد التحليل قبل الاعتبارات  
 مع بداهة كذب الاطراف كقولنا ان كان زيد حمارا كان ناهقا فاذم اليه  
 العلامة التقاراني من كونها قضية بالفعل بعد التحليل وهم الان يقال كونها  
 قضية ملغوفة وذلك البني في احدى الراى فتأمل كذا نقل عنه في الحاشية ومنه  
 اى من اجل ان اطراف الشرطية قد حكم فيها كان مناط صدق الشرطية وكذا  
 هو الحكم بالاقتضال او الانفصال فان صدق الحكم صدقت الشرطية وان كذب  
 الاطراف كادعت وان كذب الحكم كذب الشرطية وان صدق الاطراف  
 كالايجاب والسلب اى كلما ان مناط الايجاب الشرطية وسلبها ايجاب  
 الحكم وسلبه لايجاب الاطراف وسلبها نعم يكون اطرافا سنة بحاليتين  
 او منفصلتين او منفصلتين او مختلفتين بان يكون احد طرفيها حلبة  
 والاخر منفصلة او منفصلة او يكون احد طرفيها منفصلة والاخر منفصلة فمذمومة سنة

اشتغلتها بكونه في المطولات وثلاثون الشرطيات التي استلزام بعضها الشرطية  
 بعضها وبالعكس فانه اذا صدق اللزوم الكلي بين امرين يصدق منع الجمع بين  
 بين اللزوم ونقيض اللزوم ومنع الخلو بين نقيض اللزوم وبين اللزوم واذا  
 تحقق منع الجمع بين امرين يصدق اللزوم الكلي بين بين كل منهما ونقيض الآخر  
 ومنى مع منع الخلو بين امرين يصدق اللزوم الكلي ايضا بين نقيض كل منهما والآخر  
 وكذا لك اذا صدق الانفصال الحقيقي بين امرين استلزم بين كل منهما نقيض الآخر  
 ونقيض كل منهما بين الآخر ومنى صدق منع الجمع بين امرين يصدق منع الخلو  
 بين نقيضهما ومما صدق منع الخلو بين امرين يصدق منع الجمع بين نقيضهما  
 وتعاكسها اي الشرطية وانما بطرفه ان كان نقيضين تلازمنا وتعاكسا فانه نقيض  
 كل منهما بين الآخر صدق وكذا بان يكون بينهما انفصال حقيقي وان لم تعاكسا  
 فانه نقيض القضية المفروضة بين القضية اللازمة في الكذب ودون الصدق  
 فبينها منع الخلو فانه نقيض القضية اللازمة بين القضية المفروضة في الصدق  
 ودون الكذب فبينها منع الجمع مع فلة جحد واجها بعدم الاحتياج اليه فها هو  
 المقصود الاصل في هذه القسم مبسوط في المطولات كشرح الطالع وغيره  
 تركت مخافة الاغراب هذا بحث الشرطية فيها مباحث ستة  
 الاولى منها قد اشتهر بين القوم ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما  
 عللة للآخر سواء كان مقدما لغيره كما كانت الشمس طالعة فالتار موجود او تاليا

كقولنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طلعت وكلاهما معلول في علته واحدة  
 لا كقولنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طلعت بآلية متلازمة لكونها معلولان للواجب  
 بواسطة او بغيره بل لا بد من ذلك من انقضاء تلك العلة ارتباطا احدهما بالآخر  
 بحيث يمنع الانكسار بينهما كقولنا بكون مجرد صاحبه بينهما كالنفاك الاول والفضل  
 الثاني وذلك كالتضاديين كالابن والبنوة فانها معلولتان للولادة  
 وانما حصل عن المثال المشهور وهو قولنا كلما كان النهار موجودا فالعالم مضي  
 فان وجود النهار وانقضاء العالم معلولان لطلوع الشمس رذاعلى من نعلم ان  
 التضاد امر وراه العبد وذلك اى الحكم بوجوب ذلك مما لا دليل  
 عليه بل ربما يستدل على بطلانه بان عدم الواجب لا يمتنع من جزم  
 والافضل الاول بدون الثاني بل مع نقيضه اى عدم الواجب لا يستلزم  
 ارتفاع النقيضين كما جزمنا وهو يستلزم اجتماع النقيضين وقس عليه حال الثاني  
 مع الاول واذا كان عدم الواجب ممتنعا لذاته لا متناعا كونه ضروريا  
 لاستحالة الاجتماع وكونه ممكنا لاستحالة الانقلاب فعلم ذلك لعدم  
 اى عدم عدم الواجب يكون غير مستند الى امر اخر منه لا احده  
 النقيضين اذا كان ممتنعا كان النقيض الاخر ضروريا وان كان  
 ممتنعا يلزم ارتفاع النقيضين وان كان ممكنا يلزم امكانه وامكان الحال كالحال  
 وبين ان وجوده اى وجود الواجب غير معلل ولا فائدة لما ذوات الواجب



او امر خارج منها على الثاني يلزم إمكان ذلك على الاول بحسب ما بالوجود لا غير  
 سابقا لوجود سابق إمكان من اللازم يلزم تقديمه على نفسه إمكان فسيده  
 تنقل الكلام اليه بكذا الى ما لا نهاية فيلزم نسل الوجود الى ما لا يتناهي واذ كان  
 كذلك فبين الوجود وعدم العدم تلازم بلا مدقة علة بينهما فقدم  
 قال في الحاشية هذا الدليل نافع القائلين ببقاء الوجود في الوجوب الى انتهى  
 وذلك لانه يلزم عدم تقدير العينية بطلان اللازم بين عدم الواجب ووجوده  
 لاستمراره فلا يلزم بين امرين علة واحدة بالافرا ومعلوم انها ثالث والقسامان  
 بينهما متفقان لا ذكر بكذا ما اذا كان رائدا عليه فانه يجوز حينئذ كون وجود الواجب  
 عدم عدمه معلولين لذات الوجوب فتأمل الثاني من تلك الجهات خلف  
 في استلزام المقدم المحال التالي في نفس الامر اى هل بينهما استلزام بحسب  
 نفس الامر لا اختلف فيه فمنهم من انكره اى الاستلزام مطلقا اى سواء  
 كان التالي صادقا او كاذبا اما الاول فلا يستلزام إمكان اللازم إمكان الوجود  
 وقد فرض متساوية اتفاقا واما الثاني فعدم وجوبه من المستحبات لجواز استلزام  
 المحال مما لا اخر ومنهم من انكره اى الاستلزام اذا كان التالي صادقا ما  
 عرفت اتفاقا بكذا ما اذا كان كاذبا فانه يجوز ذلك بناء على جواز استلزام المحال  
 للمحال فيه عرفت وعليه ايجاز ذلك يدل كلام الرئيس ومن هنا  
 اى من اجل ان المقدم المحال انما يستلزم التالي اذا كان كاذبا قال الرئيس

ان ارتفاع النقيضين مستلزم لاجتماعهما لجواز استلزام المحال للمحال  
 وقال ايضا انه لا زور في قولنا ان كان الخمسة زجاء فعدد وجوب نفس الامر  
 لا عرف ومنهم من زعم ان الاستلزام ثابت اذا كان التالي جزءا للمقدم  
 لا استلزام الكل جزءا استلزamina وذلك تحكم اى ثبوت الاستلزام على  
 النقد بتحكم لجواز استلزام الكل وعلى تقدير ثبوته ونقدية يجوز ان يتفكك من الجزأ  
 بناء على جواز استلزام المحال للمحال ويجوز ان يكون المراد التخصيص التخصيص  
 الاستلزام بتقدير كون التالي جزءا للمقدم تحكم لجواز ان يكون التالي خارجا عنه  
 لازما فعلى هذا نقض الاستلزام بينهما ظاهر لا ستره ومنهم من زعم انه  
 اى الاستلزام ثابت اذا كان بينهما اى المقدم المحال والتابع علاقة  
 يوجب عدم الانفكاك بينهما وهو الاشهر من بين الاقوال ومن ثم  
 قال الزاعم ان المقدم لا يجب ان يكون متافيا للتالى واللا يصدق  
 الاتصال فضلا عن الزوم فان المتافاة يصح الانفكاك بينهما والملازمة  
 بينهما تمنعه وذلك ظاهر فيه وهو ان حاصل ذلك التعليل يرجع الى  
 ان مبتدئين محبتين تالى احدهما نقيض تالى الاخرى وهما قوله كما كان  
 المقدم متافيا للتالى صح الانفكاك وكما كان ملازمة لا يصح الانفكاك والتخصيص  
 لا يسلم المتافاة بينهما اى بين اثنين الموجهين لعدم كون احدهما نقيض الا  
 ولا لازما ومنهم من قال انه لا يجوز العقل باستلزام المحال

محالاً فيها اذا كان ان لا يثبت او يمكننا فيها اذا كان صادراً أصلاً والحقان يمكن  
عند العقل هذا هو الذي ينبغي بقوله بعد التخييل اي يجوز ذلك الاستدلال لا يجوز  
وجوابه ان بعد فهم المراد من التخييل انما كان له فانه قد يجوز به اذا كان لازماً لم  
اخر كما اذا جزمنا كل واحد من الاول وهو الواجب فيلزم ان يجوز به بطلان التخييل  
انه كلما لم يوجد الواجب لم يوجد المعلول الاول فانه قد انقل عنه في الحاشية  
وهو اي ذلك القول هو الحق فان العقل العرف حاكم في عالم الواقع  
وجازم بما يتحقق فيه واذا كان شيئاً خارجاً عنه من ذلك العالم  
لم يكن ذلك الشيء داخل تحت حكمه ومجرب فرضه اي نفس العقل ذلك الشيء  
انه منه اي تلك من ذلك العالم لا يجدي في جريان الحكم وجزم العقل  
وبقاء الاحكام الواقعة في عالم التقدير مشكوك به اجاب من موانع  
تقديره انه يجوز ان يستند المقدم المحال للناس في الواقع فيبقى ذلك الاستدلال  
عند حكم العقل بانه ان كان كذلك فيجزم به وحاصل الجواب ان بقاء الاستدلال في  
عالم التقدير ليس بضروري حتى يجزم به لجواز استند المحال كما لا يخفى الثالث  
من تلك المباحث الشيخ الرئيس قيد التقادير والاضاع في تفسير  
الشرعية الكلية بالتي اي بالتقدير والاضاع التي يمكن اجتماعها  
مع المقدور وان كانت محالاً في انفسها وهي التي يحصل المقدم بسبب اقتران  
بالامور الممكنة الاجماع مع مثل اذا قلنا كلما كان ان كان جوازاً وانما به لزوم

الجوانبة الثانية في جميع الازمان ولستنا نقصر على ذلك القدر الذي هو محل  
 الصواب كالتفت بل نريد معنى ذلك ان اللزوم متحقق على جميع الاحوال التي  
 يمكن اجتماعها مع وضع الالف نية لازمة مثلاً كونه قائماً او قائداً او كونه شمساً طالعاً  
 او كونه محارناً بها الى غير ذلك مما لا يتناهي وبعين ذلك بانه لو عجزنا عن ذلك  
 التقادير والاضاع من التي يمكن اجتماعها مع المقدم ومن التي لا يمكن بلزوم  
 ان لا يصدق شرطية ككيفية اصلاً او منها لزومية او عادية فانه اذا  
 المقدم مع عدم التثنية للزومية او فرض مع وجوده في العادة لا يستلزم  
 المقدم التالي لا امتناع استلزام الشيء للتيقظ فلا يصدق للزومية الكيفية  
 او لا ينافيه اي المقدم التالي لا يستلزم معان في الشيء للتيقظ بقية التثنية  
 الكيفية واورد عليه بان المحال جاز ان يستلزم التيقظ وكذا  
 جاز ان يعاند هما اي التيقظ بناء على جواز استلزام المحال محالاً لا آخر فلا يتم  
 عدم الصدق اي عدم الصدق الكيفية على مفهوم الاوضاع حاصداً لا سلم  
 امتناع استلزام الشيء للتيقظ وامتناع معانته لهما وانما يتبع اذا كان ذلك  
 الشيء امراً ممكناً رافياً اذا كان محالاً كما للمقدم مع الوضع المفروض فيجوز ان يستلزم  
 ان في تيقظه او يعانده التالي وتيقظه وجبته لا حاجة الى القيد المذكور واجيب  
 من ذلك البراد بان المراد تقدم صدق الكيفية على مفهوم الاوضاع والظاهر انها  
 لم يحصل الجفر بعد قهالان المحال وان جاز ان يستلزم التيقظ او يعانده



لكن لا يجب كإشارة بقوله فان الامكان لا يفيد الواجب ولا يستلزم  
 اقول يجب التقييد بالممكنات في انفسها فافهم اي تعبد الادعاء التي  
 اعطيت في انفسها كالممكن اجتماعا مع المقدم فانها على تقدير كونها محالة في انفسها  
 وان جاز ان يستلزم معها ان لا يكون نزع كنهه لا يجب فلا يحصل الجزم بعد قضا  
 على ما عرفت اتفاقا بمقتضى ما اذا كانت ممكنة في انفسها فانه يجب ان يحصل الجزم  
 الرابع من تلك المباحث الاتفاقية قد اعتبر فيها صدق الطرفين  
 فالانفاقية على هذا هو الحكم فيها بصدق الثاني المقدم لا بعلاقة بل بحمد صدق الجزم  
 كقولنا ان كان الثاني ناطقا فلهذا من فانه لا علاقة بين تاهية المحارفة بطلان  
 الثاني حتى يجوز العقل تحقق كل منها بدونه الاخر وليس فيها الاتفاق الطرفين  
 على الصدق وقد يكفي فيها اي من الاتفاقية بصدق الثاني فقط اي  
 بحكم صدق الثاني على تقدير صدق المقدم لا بعلاقة بل بحمد صدق الثاني ويجوز ان  
 يكون المقدم فيها صادقا وكاذبا ونسبي هذه المنزلة اتفاقية عامة وبالاول اتفاقية  
 خاصة لا بينهما من المحرم والصور مطلقا لانه متى صدق المقدم والحق فقد صدق الثاني  
 والعكس فيجب تركيبها اي الاتفاقية حيث عن مقدم محال اي كاذب  
 وثالث صادق كما يجوز تركيبها من صادق اما الثاني في نظر اما الاول فان الصادق  
 في نفس الامر باق على كل محال او تقديره وان لم يستلزم  
 تحققه صرح به الوثيق في بعض تصانيفه والحق ان الثاني الصادق لو كان

متافيا للمقدم كقولنا ان لم يكن الانسان تامقا فمتافيا من له مصدر الاتفاق  
 باي معنى كانت بناء على انه يجب في الاتفاقية صدق التالي على تقدير صدق المقدم  
 وفيما اذا كان التالي متافيا للمقدم لصدق التالي على تقديره بلزم اجتماع المتأخرين  
 كما اشار اليه بقوله والا يمكن اجتماع النقيضين وهو ان كان بطريق الاتفاق  
 محال به ويسمى القضية الاولى اتفاقية مكملة ويسمى الثانية اتفاقية  
 عامة لانه قيل فانه شاح المطالع ان الاتفاقيات ايضا مشتملة على  
 العلاقة لان المعية في الوجود ممكنة ام ممكن فلها علة لوجوب احتياج الممكن  
 الى العلة والفرق بين الزواجب بعد شدة كما من شتمها على العلاقة انها  
 اى العلاقة في اللزوميات مشعوب بها حتى ان العقل اذا احاط بالمقدم لم يستشعر  
 انفكاك التالي عنه بربطية او نظرية بخلاف الاتفاقيات فان العلاقة هناك غير  
 مشعوب بها وان كانت واجبة في نفس الامر فليس بالقضية الانسان بوجوب تافيه امار بل  
 لاحاطة العقل بجواز الانفكاك بينها وفيه نظر لجواز ان تكون المعية الحاصلة  
 بين المقدم والتالي اتفاقية لازمة ومطلقة وجود العلاقة والعلة لا يستحق  
 الارتباط بينهما اذا كانت يجهتين مختلفتين هذا البحث لا يكون جريها المتصفا  
 في الوجود مع جواز الانفكاك الخامس من تلك المباحث قالوا لا تقتضي  
 الحقيقة ان يكون منعقد الاثنين جزئيين لانه مركب من الشئ ومن نقيضه او  
 مساوي نقيضه ولا يكون شئ واحدا لا نقيض واحد اما الثاني فانه وان جاز تعدد

كذا يجب دى تلك الامور في انفسهم لان الاشياء المسبوقة في الشيء قد يجب  
 ان يكون في انفسها بل في المنفعة بين الشيء وبين واحد منها لمنفعة معينة  
 اخر منها فلا معنى لغيره منها بخلاف الاخرين وهذا في الفائدة واما الاتفاقية فيكون  
 تركبها من اكثر من جزئين مطلقا بخلاف ما نفع الجميع وما نفع الخلق او يكون  
 تركبها من اجزاء ثنتين وهذه هي حقيقة ومنه المحقق الازلي والعلامة النفا  
 الى ان الاتصال مطلقا حقيقيا او غيره لا يحصل الا بين اثنين لا ازيد  
 ولا انقص كما يدل عليه ظاهر التعريف المذكورة فبما سبق مثل قولنا  
 كل مفهوم اما واجب او ممكن او مستبعد من جملة منفصلة فانه ضرورة قولنا  
 اما ان يكون كل مفهوم واجبا واما ان يكون ممكن او مستبعدا او منفصلا متوقفا وكذا  
 الحكم في قولنا الشيء اما ان يكون شيئا او مجزأ او جزاء او فرقنا هذا الشيء اما ان يكون  
 لا شيئا او لا مجزأ او لا جزاء او لا شيء بعضهم انه اى الاتصال مطلقا يمكن تركبها  
 من اجزاء فوق اثنين والاشكال المذكورة ونظائرها منفصلة حقيقتية من  
 تحصيلها الى المنفصلات وما قالوا ان الاتصال لا يكون الا بين اثنين او اقل من اثنين  
 من الشيء ومن الشك في كل واحد منها اخص من تقيدها كما مر والحق هو الثاني  
 من ان الاتصال مطلقا لا يحصل الا من اثنين لان الاتصال النسبة واحدة  
 كالانصال وغيره والنسبة الواحدة لا ينقص الا بين اثنين فانه زيادة  
 الاجزاء يبعد الاتصال وما قيل ان الفاعل الفاضل لا يترك في حاشية

النسبة ان فيه اى دليل المذكور مصادق لان ايراد بالنسبة ايراد  
 كل نسبة واحدة انفصالية او غيرها من الانفصالية والحدة فهو محل  
 التراجع والجمع لا يسم والا اى وان لم يرد مع ما بل يراى بها ما عدل الانفصالية  
 الانفصالية وبغيره فلا ينفع وهو ظاهر فقد فوجى بما دفع به لزومها اى المصادق  
 في كبر الشكل الاول هذا الشكل مع جوابه في موضع عيني به ان  
 فتأمل فيما ثرة الى ان هذا الدفع انما يتم لو اعترض بمزوم المصادق واما لو  
 افترض على منع كلية الكبرى بان يبقا انما نظرية لا بد لها من دليل فلا يتم بل لا يتبين  
 من التمسك بدليل او دعوى بدوامة فقد برز كذا نقل عنه في الحاشية واذا اخففت ذلك  
 فالحقيقة من المنفصلة لا يتركب الا من قضية ومن نقيضها كقولنا العدد  
 اما زوج او لا زوج او مساوية اى سى ونقيضها كقولنا العدد اما زوج او فرد  
 ولا يجوز تركبها من قضية وما هو اخص من نقيضها لجواز ارتفاعها ولا من قضية  
 وما هو اعم من نقيضها لجواز ارتفاعها وكذا مانعة الجمع لا يتركب الا منها  
 وما هو اخص من نقيضها كقولنا هذا الشئ اما ان يكون لا شجر او لا حجر او وجه عديم  
 تركبها ما يتركب عدلها فترضى على احد السادس من تلك البحوث ان منهم  
 من ادعى وهرتج المطاع ومن تبعه اللزوم والجزئي بين كل امرين  
 حتى النقيضين والضررين فلا يصدق السالبة للزمينة بل الموجبة  
 الحقيقية بل الموجبة الاقنة الكلية بارفع منه الشك المذكورة اما عدم

ا ب ب الكيفية اللازمة على تقدير اللزوم الجزئي من امرين فاما عدم صدق المبرر الحقيقية  
 فلا انه اذا كان بين امرين لزوم ولو جزئيا لم يكن بينهما شافاة على جميع التقادير ولا ان كان  
 محض كبر وبرهن عليه اي هو ذلك وما بالشكل الثالث وهو كمال تحقق  
 مجموع الامرين تحقق احدهما وكما تحقق المجموع تحقق الامر الاخر ينتج  
 قد يكون اذا تحقق احد الامرين تحقق الاخر بل برهن بالشكل الاول بعكس الصغر  
 بان بقدر يكون اذا تحقق احد الامرين تحقق مجموعهما وكما تحقق المجموع اه ينتج النتيجة  
 المذكورة فوامر التقصى من ذلك الاشكال بعض المحققين بان المجموع انما يستلزم  
 الجزء لو كان لكل من الاجزاء مدخل في الاقتضاء ضرورة ان لكل واحد  
 من الاجزاء دخلا في تحقق المجموع فبان ان يكون له دخل في اقتضاء وتأثيره  
 ومن البين ان الجزء الاخير لا دخل له فيه اي في الاقتضاء بل في  
 الاستدراك ونوع اجنبى يجرى بحرى البحث وانه الجواب ما ذكره العلامة الازى  
 فشرح المطلاع ما صدر ان الاستدراك انما لا يستلزم اقتضاء ذلك وتأثيره فيكون  
 المجموع على اجزائه انما يستلزم الجزء لو اقتضى كل جزء منه اياه وكان مؤثرا فيه ولو سلم  
 اقتضاء ذلك الجزء لنفسه تأثيره فيه لكن لا سلم ذلك في الجزء الاخر لوجود تركب المجموع من  
 امرين متماثلين كالنقيضين والقياسيين ومن البين ان شيئا من ذلك  
 لا يقتضيه صاحبه من جهة فعله الكلي متقدم من القياس منزهة او متماثلة لنتاج  
 الجزء كما ترى وهذا ان اللزوم لا يقتضى الاقتضاء ولا التأثير فانه انما

بمجرده امتناع لا تفكاك فارتبط الامر من حيث النمط كافيته والى ان  
 لا معنى لزوم امر لاخر امتناع انفكاك احدهما عن الاخر وهو لا يقتضي اقتضا واحدهما  
 وثاثيره فيه فارتبط الامر من حيث النمط يكون كافيته وايضا يرتبط الحكم بالامور  
 الكل كقول كل ان يسعد هذا الرعين فانه لو اخذ الكل افراديا بعدد ونحو  
 ما لو اخذ مجموعا فبان ان يكون شئ من الاجزاء مقتضيا لذلك الجزء والمجموع من  
 الجزء يكون مقتضيا له وبوجه ذلك قال الشيخ اذا فرض المقدم مع عدم  
 التالي استلزم مجموعه ما عدم التالي فقال باستلزام المجموع للجزء  
 عدم اقتضا كل من الجزئين له ورام بعضهم بان لا يتم تلك الكلية امر  
 واكبرى لجواز استحالة المجموع على تقدير شئونه يجوز ان ينشأ عن الجزئين  
 وهو اى تلك الجواب هو الحق فلا يمكن زعمه عنه بقى هذا شئ وهو  
 ان لا ندعي ذلك للزوم الجزئي بل كل امر من واقعين كنظيره  
 الازن وما يقبض الحمار وبرهن عليه باخذ تلك الكلية اى كل ذلك اه  
 باعتبار التقادير الواقعية وح لا مانع للجواب انه كونه مدر لا يخفى فبطل  
 الاتفاقية الكلية القائمة لانه اذا صدق الزوم بينهما على بعض التقادير الواقعية  
 لم يمين بينهما اتفاق محض على جميعها فتأمل قال فيما نقل منه في الحاشية في اشار  
 الى ان الحكم من الاتفاقية القائمة بصدق التالي على جميع تقادير المقدم باعتبار الواقع  
 واللازم حينئذ هو صحة التالي على جميع التقادير الواقعية للمقدم وبما ذكر في لا يخفى



وفيه ما انتهى دووجه الفرق ان صدق التالي على جميع تقادير المقدم باعتبار الواقع  
 اعم من ان يكون باعتبار الواقع او لا لكن لا يخفى عليك ان صدق التالي على جميع  
 تقادير المقدم باعتبار الواقع انما يكون باعتبار الواقع على ما لا يخفى ولما فرغ من ترتيب  
 القضية وبيان قسامها شرع في احكامها وادعوا لها تقدم منها التناقض لتوقف موافقة  
 غيره من الاحكام عليه فقال كل امرين يكون احدهما رفع الاخر فمما يقتضيه  
 ومن ثمه اى من اجل ما ذكرناه قالوا ان التناقض من النسب المتكبر كالان  
 والقرب والبعد وفي ذلك لان كون احد المقيمين بقضا الاخر يستلزم كون الاخر بنفسه  
 وان كل شيء يقتضيه لان كل مفهوم له رفع وما قبل ان التصورات لا تقتضيه  
 لمقتضى اى التصور ثم بمعنى اخر وهو التامع في المنطق اى التامع فيه فانه لا تانع من  
 التصورات لان مفهوم الانسان واللات ان مثلا لا يتناقضان الا اذا عرّضت لهما  
 بشئ ومع تحصل تقييدان متناقضان صدقا وكذا كقولنا جوارح ناطق وجوارح  
 ليس ناطق على التقييد لا يتناقضان الا بلاحظه وقوع تلك النسبة ايجابا وارتقا  
 سلبا بعد رعاية شروط التناقض فيها واطلاق التقييد على طرفي القضا باسواء  
 احدث تلك الاطراف بمعنى السلب او المعدول فجاز على التناول والمعنى المذكور قال  
 المتكلمون وهو على تقدير فهم العلم بانه صفة توجب كمالا يتميز بها بين الكمال لا يتحمل التقييد  
 ومنها شك وهو ان اذا اخذنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ عنه من  
 ذلك الجميع شئ منها فرفع اى ذلك الجميع تقييده لانه ان تقييد الشئ رفعه

وذلك الرفع داخل في الجميع مع انه يقتضيه فالجزء يقتضي الكل وهو محال  
 لان التناقض يقتضي عدم الدخول والدخول يقتضي عدم التناقض فالتناقض مع  
 الدخول جميع بين التناقضين ولا يخفى استحالة ومثله اي مثل ذلك المذكور  
 يوجد على تغاثر النسبة للتنسيبين وغروهما عنهما بان يقع اذا اخذنا جميع  
 بحيث لا يشترط نسبة كان بين الكل وجزءه نسبة هي واحدة في الكل فيلزم كون  
 الشيء الواحد داخلًا وخارجًا معًا وحده ان يقع اذ اعتبار المفهومات <sup>تقف</sup>  
 عند حد لا يمتد اليه وعدم الزيادة يقتضي الوقوف الى حد فاخذ  
 الجميع كذلك اعتبارا للمتناقضين واعتبارا للتناقضين اعتبارا محال فجاز  
 ان يستلزم محالا اخر ويرد عليه ان اخذ الجميع على وجه التفصيل والكلان اخذ  
 لكن اخذ على وجه الاجمال وبمعنوا المفهوم ليس كذلك فادخل في الجواب  
 ان يقع رفع الجميع حيثان حيثية الاجمال وحيثية التفصيل فمن حيث الاجمال  
 ومن حيث التفصيل يقتضيه وكذا النسبة المتفقة بين الكل وجزءه من حيث الاجمال  
 داخل فيه ومن حيث التفصيل خارج عنه فلا يلزم كون الجزء يقتضي الكل ولا كون الشيء  
 داخلًا وخارجًا كما لا يخفى وهذا هو مفهوم التناقض مطلقا واما التناقض بين قضيتين فهو  
 البرهوق وتناقض القضيتين اختلافهما بحيث يقتضي لذاته صدق كل  
 من قضيتين كدسب القضية الاخرى فخرج به الاختلاف الواقع بين الجزئين  
 كقولنا بعض الحيوان انساني وبعض الحيوان ليس بالانسان فانها صارتان وبالعكس

ای کذب کل صدق الاخری خرج به الاختلاف الواقع بین الکلیتین کقول کل حیوان  
 انسان ولا شئ من الحيوان بانك فانما كاذبان كاذبا وصدق انه لا حيوان  
 الى هذا القيد لان معنى قول كذب يقتضيه انه اذا صدق احد الغضبيين انهم كذب الاخر  
 فاذن لا يكون الغضبيان صادقين معا وكاذبين كل واحد منهما كذا يخرج كلا الاختلافين  
 عن التعريف من غير حاجة الى قوله وبالعكس على ما لا يخفى ثم المراد بالانقضاء لانه ان  
 يكون ذات الاختلاف وموردته كذلك بالانقضاء وخرج بقوله لانه الاختلاف  
 الواقع بين الکلیتین کقول کل انسان حيوان ولا شئ من الانسان كحيوان وبين  
 الجزئيتين کقول بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان الانقضاء  
 هناك مخصوص بالانسان لانه وموردته هي كونهما کلیتین او جزئيتين فان الکلیتین  
 قد يكذبان والجزئيتان قد تصدقان لك على ما دفت بخلاف الاختلاف بين الكليتين  
 الجزئية فان الانقضاء ثابت هناك لانه لا انت اذا كان بالاجاب السلب ان يكون  
 ذلك الانقضاء بالذات لا بالواسطة كما مر في الجوابية وسلبك انهما  
 کقول زيدان وزيد ليس بشئ فان الانقضاء هنا اما لان قولنا زيد ليس بشئ  
 فزوجة زيد ليس بانك واما لان قولنا زيدان فزوجة قولنا زيدان وذلک  
 ان الاختلاف على الوجه المذكور انما يكون اذا كان بالاجاب السلب لا بغيره من  
 العدول الى التخصيص او المحر والاهمال او غير ذلك لكن لا مطلقا بل اذا كان ذلك السلب  
 رفعه اي الاجاب بعينه اذا كان كذلك فلا بد من اتحاد النسبة

اى النسبة الثامنة الجزئية مع قطع النظر عن كونها ايجابا او سلبا او النسبة الثمانية  
 الجزئية معنى يكون هو الايجاب السلب امر او امر او صريح اى اى النسبة  
 في الوحدات الثمانية المشهور التي نعلمها بعضهم واما نقصت واما شرط  
 وان واما موضوع المحمول مكانه واما شرط واما شرط جزاء كل في قول مثل  
 في اخر زمان فانما لا يختلف شئ من الامور الثمانية اختلف النسبة لان نسبة  
 الى احد الامر من مغايرة النسبة الى الاخر نسبة احد الامر من اى شئ مغايرة  
 نسبة الاخر اليه نسبة احد الامر من الاخر نسبة مغايرة نسبة اليه نسبة  
 وعلى هذا ففى احدث النسبة كية اختلف الجميع ثم المراد بجزء الوحدات ان اذا  
 فراهة القسطين واحد من ابد من اعتبارنا في الاخرى لانه لا بدنى كل  
 قسطين متساويين من اعتبارنا فان الحكم قد لا يكون مما يقبل التقيد بشرط  
 والزمان والمكان والقوى والفعل ثم اللازم في الجميع وصدق الموضوع والمحمول  
 دون سائر الوحدات والمراد بالشرط قيد اخر من الحكم سواء كان وضعا او اذنه او محلا  
 او غير ذلك وبعضهم ادوج بعضها اى بعض تلك الوحدات في بعض اى  
 الموضوع وصدق المحمول فان وصدق الموضوع يندرج فيها وصدق الشرط وصدق  
 والجزء وصدق المحمول يندرج فيها الوحدات الباقية وروى الفارابي الى وصدق  
 وهو وصدق النسبة كية على ما عرفت وهما شك هو ان الايجاب يقضي السلب  
 لان السلب يقضي فان رفعه فنقضه لان كون احد المفهومين نقضا للاخر يستلزم كون

الاخر نقيضه من ادركت ومن انكح وهو الفاضل الشيرازي فرعاً شعبة عن شرح  
 حيث قال ان الايجاب ليس نقيضاً للسلب بل لازماً له وبالنقيضه اعمى السلب  
 فخرق الإجماع لا تقاوم من ذلك وايضا يطل التعريف المشهور لتناقض السلب  
 المتكررة لان نقيض الايجاب السلب سلب من غير انهما النسبة والسلب  
 ايضا فقه اعمى السلب يكون نقيضه فلتشئ واحد نقيضان مع ان النسبة  
 لا يكون لما اكثر من الطرفين ومن تثبت وجود المطالع والفاضل اللاهوت  
 بالعينية اي عينية الايجاب السلب لا تخالفا بينهما فاعلموا والتعارف انما  
 من الفعل فلا يزم ان يكون شئ واحد نقيضان فزقيل الامر فقد اخطا فان تعارض  
 المفهوم ضروري فان السلب يتوقف على نفي السلب كذا في الايجاب وهو  
 ارتفاع المفهوم حسي فزعم النقيض نفي الحل السلب لا يضاف  
 حقيقة لا الى الوجود وان اضيف ظاهر الى غيره اذ لا معنى لسلب ما يمتنع في ذاتها  
 من غير اعتبار ثبوتها فزعموا او بغيره اذ ثبوت غيره لها فاعلموا الى اعمى مفهوم  
 اضيف فهو من الحقيقة مضاف الى الوجود كذا في الحاشية القديمة والى ما ذكرنا  
 بقوله في نفسه اعمى هو اذ كان ذلك الوجود في نفسه كما اذا كان ذلك السلب  
 سلباً به الوجود او بغيره كما اذا كان سلباً بغيره فليس السلب اذن مرفع  
 ووجود السلب وهو اعمى هو السلب اما في نوع المحيية السالبة الموضوع  
 وهو على تقدير اعمى الوجود في نفسه او المحيية السالبة المحمول وهو على تقدير اعمى

الوجود لغزوه فسلب السلب الذي هو السالبة السالبة الموضوع المحمول  
 نقض الموجبة السالبة الموضوع المحمول لا السالبة المحصلة فتفكر في شكل  
 والحاصل انه ان اريد بالسلب سلب لينة الموضوع فتعقبه سلب الذي في فرع  
 السالبة السالبة الموضوع لما عرفت انما وان اريد به سلب لينة المحمول فتعقبه  
 سلب الذي في فرع السالبة السالبة المحمول فتعقبه سلب لينة لا يكون ولا  
 نقض واحد واعلم ان المحقق الذي افترض في تقرير الحمل على الموجبة السالبة المحمول  
 ولم يذكر الموجبة لينة الموضوع حيث قال السلب ان اخذ بمعنى رفع الايجاب فتعقبه  
 الايجاب وليس سلب نقضا لانه فرقة السالبة السالبة المحمول لا  
 نقضا للسالبة البسيطة وان اخذ بمعنى ثبوت السلب يكون فرقة الموجبة السالبة  
 المحمول وهو لا يكون نقضا للسالبة البسيطة فيكون تعقبه سلب السالبة  
 بفرقة السالبة السالبة المحمول ولا يكون الايجاب نقضا فتعقبه لا يلزم ان  
 يكون للسلب نقضان بل لكل اعتبار نقض واحد ويكون التناقض متصفا بين الايجاب  
 والسلب وانعترض على اننا فضل اللاحق باننا نقار الشئ الاول ولا نسلم ان  
 سلب السلب في فرع السالبة السالبة المحمول انما يكون كذلك لاعتبار سلب السلب  
 عن شئ اما اذا اعتبر سلب النسبة السالبة التي بين شيئين فنفسها فلا نعلم  
 ثبت انه يمكن نقض السلب الا بين شيئين فلا يمكن نقض السلب الا بان نقض سلب  
 عن شئ يتم المراد من دونه جزاء انقباد وقرار المعنى بحيث لا يترتب عليه ذلك الا



ثم يختلفان كما هي القضيةان المتناقضتان اذا كانتا محصورتين كقضية  
التناقض بينهما اختلفا فاعرف الكيف والاما اذا كانتا محصورتين لا بد مع ذلك من اختلفا  
الكم لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين حيث يكون الموضوع اعم على ما  
ولك مختلفان جهة عند كونهما موجبتين فان رفع كيفية كيفية اخرى  
مما فيه لا اولى لا وجه وكيفية اخرى اية كيفية كانت وذلك لصدق المستثنى بقوله كاتب  
بالامكان وزيد ليس كاتب بالامكان وكذب الفردتين كقولنا زيد كاتب بالفرد  
وزيد ليس كاتب بالفرد فان قلت هذا الدليل انما يدل على اعتبار اختلاف الية  
فالفردية والامكان والصورة الجزئية لا ثبت الصورة الكلية مع انها المدعى  
فما يفيض الموجبة رفعها والانتفاء في ان رفع الجملة اعم من رفع النسبة موجها  
بذلك الجملة فلا يكون الجملة محفوظة في النقص ومن اثبتته وهو صاحب الكشاف فانه  
اثبت التناقض بين الوقتين المطلقين المختلفين في الكيف وهي  
حكم فيها بالنسبة بالفعل فزوت معين تحيلا بانها هي المطلقة الزمنية كالشخصية  
فكما ان الثبوت لشخص معين بياقض الكذب لكسب وقت معين فقد وجدنا قضية  
نقضها من جنسها ككيف مدعى اعتبار اختلاف الجملة في جميع القضايا فقد غلط  
فان الثبوت في وقت معين محض برفعها برفع الوقت كما يجوز رفعه برفعها  
بما عدا ان انتفاء المقييد يكون باحد الوجوه الثلاثة بانتفاء ذات المقييد او بغيره  
او كليهما على ما في بعض المواضع وان رفع الثبوت الحاصل برفع الوقت اعم من

مقيد بذلك الوقت والمعتبر في قبض الشيء هو العلم دون الاخص على ما ينبغي فلا يكون  
 الجمة محظوظة في النقيض وهو المطلوب واذا عرفت ذلك فالنقيض للضرر كجبة  
 المطلقة الممكنة العامة وبالعكس لان الثبوت في جميع اوقات الذات جارية  
 الاطلاق السلب وبالعكس وهي اى المطلقة العامة اعم من المطلقة المنتشرة  
 المحكوم فيها بالفعلانية في وقت ما فلا يكون نقيضا للدائمة كما توهم بعضهم وذلك  
 لانه متى صدق فعلية النسبة في وقت ما صدق فعليتها في الجدة ولا عكس في وقت الا  
 امکان للوقت وقت كقولنا الزمان موجود في الجدة او مفرد الحركة او غير ذلك  
 الى غير ذلك والنقيض للمشروطة العامة الجينية الممكنة المحكوم فيها بسلب  
 الضرور في الوصفية اى الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المختلف لان الضرور  
 بحسب الوصف وسلب الضرورة بحسب ما يتناقضان من نسبتها الى المشروطة  
 العامة كنسبة الممكنة الى الضرورية المطلقة والنقيض للعرفية العامة الجينية  
 المطلقة المحكوم فيها بالفعلانية الوصفية اى فعلية النسبة في بعض اوقات  
 وصف الموضوع لان الدوام بحسب الوصف يناقض الاطلاق بحسب وبالعكس نسبتها  
 الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة والنقيض للوقعية المطلقة  
 الممكنة الوقعية وبالعكس وهي المحكوم فيها بسلب الضرور في الوقتية لان  
 الضرور في الوقتية يناقض سلب الضرورة وبالعكس قطعا والنقيض المنتشرة  
 المطلقة الممكنة الدائمة وبالعكس وهي المحكوم فيها بسلب الضرور المنتشرة

لان ضرورة النسبة ما زالم الذات بسلب  
 تلك الضرورة ما يتناقضان والنقيض  
 للدائمة المطلقة العامة  
 وبالعكس م

لان الفروع المنتشرة وسنذكر الفروعة ما يتنا نفعان جزا كما قالوا ولك  
 اى ما ذكره انما يتم اذا كان الطرف في سائر هذه المبرجات التي هي  
 ما يتنا نفعان من سائر هذه المبرجات دون الرفع متنا نفعان كل ان  
 ما دام ان ما يتنا نفعان من سائر هذه المبرجات لان ما دام الذات ونفعها  
 الفروعة سلبا بسيطا اى سلب ضرورة تلك النسبة فنحن ما دام الذات ما دام  
 هذا لو كان طرفا ذلك سلب لم يصح جعل الممكنة نقيفا للفروعة لان  
 ما حكم فيها بسلب ضرورة لا يجازى مطلقا سواء كان ما دام الذات اولاد لا يمكن  
 الممكنة اعم من الموجب المعبرورة الممكنة بخلاف ما اذا كان طرفا للمسلوب  
 وكذا الحكم في البواقي والموجبة المركبة قضية متعددة لانها عبارة عن مجموع  
 قضيتين منفصلتين بالاجاب والسلب يكون نقبضها رفع المجموع لان نقبض كل  
 رفعه على ما عرفت ورفع المجموع انما يتحقق برفع احد الجزئين فانه لو لم يقع شئ  
 منها كان المجموع ثابتا والمقدور فلا فيكون نقبضها رفع احد جزئها معنى  
 نقبض جزئها ثم ان يكون نقبضها احد نقبض الجزئين على النقص وهو باطل  
 لجواز كذب المركبة بالجزء الاخر فيجتمع احد النقبضين المنقص على الكذب او احدهما  
 لا على النقص وهو الخطا وهذا هو المراد بالمفهوم المردود في قولهم النقبض للمركبة المفهوم  
 المردود بين نقبض الجزئين لانه مفهوم مردود بينها ويقسم اليها يقال ان هذا النقبض  
 وما ذاك فاذن معنى قوله ورفع المتعدد متعدد انه يتحقق رفعه تارة

هنا الجزء الاخرى برفع ذلك الجزء كما اشد رايه بقوله وهو يرفع احد الجزئين

ونقيض الآخر اخص من نقيض الاخص فلا يكون مساويا لنقيضه فكيف  
 في نقيضها التزدية بين نقيض الجزئين لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب نقيض جزئها  
 فانه اذا كان المحمول ثابتا لبعض اجزاء الموضوع وانما او مسلوبا عن الاجزاء الباقية  
 كذا لك فتكون بعض الجوانب ان كانا كاذبا المركبة الجزئية للعدم وكل من  
 نقيض الجزئين اما الموجبة الكلية فلو دام سلب المحمول من النقيض والاساسية الكلية  
 فلو دام ايجاب المحمول لنقيض بل نقيضا حكمية ينسب محمولها الى كل واحد من اجزاء  
 الموضوع ايجابا وسلبا بحيث نقيض جزئي المركبة وهو المراد بالتزدية بين نقيض الجزئين  
 في كل واحد كما قال فالطريق هناك اي في المركبة الجزئية ان يرد نقيض  
 الجزئين بالنسبة الى كل فرد من اجزاء الموضوع اما ان ثبت للمحمول دائما  
 وليس دائما وليس ثبت ولا يخلو اما ان يكون مسلوبا عن واحد واحد وانما او  
 مسلوبا عن البعض وانما ثابتا لبعض الباقي وانما في الجزئين في مثل عمل من  
 هي اي القضية الجامعة من ذلك التزدية قضية مركبية حملية موزونة  
 المحمول بدي نقيضا لانه يلزم من كذب المركبة الجزئية عدمها ومن صدقها  
 كذبها وهما طريقان اخران في اخذ النقيض ذكرهما بعض اصحابنا ان يؤخذ  
 مانعة المفردات اجزاء ثلثة وانما في ان يؤخذ حملية موزونة المحمول من تلك الاجزاء  
 اثنان في بعضهما فانت بعد اطلاقك على حقائق المركبات  
 ونقائق البسائط متمكن من استخراج التفاصيل اي تفاصيل نقيضها

فنقول قد عرفت ان ايجاب القضية المركبة بايجاب الجزء الاول وسلبها بسلب  
 الجزء الاول موافقا لها في الكيف والجزء الثاني مخالفا لها فيه لانه ونقيضا لها  
 من ذلك والفرق القائم يحمل الى عرقية عامة موافقة ومطابقة عامة مخالفة ونقيض  
 العرقية العامة الموافقة الخسبية المطلقة المخالفة ونقيض المطلقة العامة المخالفة  
 الدائمة المطلقة فتقيضها اما الجينية المطلقة المخالفة واما الدائمة الموافقة والمنزوعة  
 الخاصة يحمل الى مشروطة عامة موافقة ومطابقة عامة في نفسها ونقيض المشروطة  
 العامة الموافقة الجينية الممكنة المخالفة ونقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة  
 فتقيضها اما الجينية المخالفة او الدائمة الموافقة والعرقية يحمل الى وقتية مطابقة  
 موافقة ومطابقة عامة مخالفة ونقيض العرقية المطلقة الموافقة الممكنة العرقية المخالفة  
 او الدائمة الموافقة وكذا نقيض المنتشرة اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة  
 ونقيض الوجودية الدائمة اما الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض الجزئية  
 اللا ضرورية اما الدائمة المخالفة او الضرورية الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة الضرورية  
 المخالفة او الضرورية الموافقة فتذكر وفي الشطبات بعد الاختلاف فكيف  
 وكما يجب الاتحاد في الجنس اى الاتصال والاتصال والنوع اى الازم  
 والعناد والاتفاق مثلا نقيض الضرورية الموجبة الكلية الامة الضرورية الجزئية  
 والاتفاقية الكلية اتفاقية الجزئية فافهم فباشرة الى ان يجب ان لا يفتقر  
 العرج والافقه بسبق ان المركبة الكلية تقيضها مانعة المنفردات تناقض من الطرفين



فذلك العكس التبري محلي فقيض له في الالفة المخلو التبري شرطية ايض كذا قال فيما نقل عنه  
**فصل العكس المستقيم والمستقيم** الذي هو من جملة احوال القضا  
 واحكامها ما نرى بقوله تبديل طرف القضية بان يجعل الموضوع والمقدم  
 محمولاً او بالباد بالعكس وهو اولى من الموضوع والمحمول كما ذكره بعضهم مع بقاء  
 الصدق والكيف على حالهما وانما اشتراط ابقاء الصدق لان العكس لازم خاص  
 من لوازم الاصل ومن ثم قيل صدق المزوم وكذب اللازم ولم يشترط ابقاء الكيف  
 بخلاف كذب المزوم وصدق اللازم وليس المراد ببقاء الصدق انه يجب ان يكون  
 الاصل والعكس صادقين فان الاصل قد يكون كاذباً والعكس بل المراد انه لو  
 الاصل صادقاً يجب صدق العكس معه وصادق لزوم العكس لا يصل ومن ثم يجوز ان  
 يكون العكس كاذباً من الاصل وانما اشتراط ابقاء الكيف لانهم ينفقوا القضا يا  
 فلم يجدوا في الاكثر بعد التبديل الاموافقة لما في الكيف وليس في المجرود اصطلاح  
 وربما يطلقون لفظ العكس في اصطلاحهم على القضية الحاصلة منه من ذلك  
 التبديل بل على سبيل التواضع لا مطلقاً اذا كانت تلك القضية اخص لا زوم  
 اي اخص القضايا بالصادقة في العكس فترسل بدل لزوم الاخص على لزوم المزموم  
 لكون لازم اللازم باختلف اذا كانت اعم والسالبة الكلية تنعكس  
 بنعكس العكس كنفسها اي بـ كـ بـ كـ بالخلف وهو اي الخلف هنا ضم  
 فقيض العكس مع الاصل لينتج المحال انما قال امثالاً لان الخلف مطلقاً هو ثبات

المطلوب باطل بقبضه كل في باب العكس ما ذكره مثلاً اذا صدق قولنا لا شيء  
من الانب كجرح وجب ان يصدق قولنا لا شيء من الجرح بان والاصح  
تقيضه وهو قول بعض الجرح انسان فنقيضه مع الاصل ويجعل لا يجابه مغزى الاصل  
الكيفية كبرى ونقول بعض الجرح انسان ولا شيء من الجرح بان ينتج من الرابع  
بعض الجرح ليس كجرح سلبك من نفسه فصدق النقيض مع الاصل متمم  
لما دلت انفاً ولا بد على هذا التقرير ان يجوز ان يكون كل منها صادقاً ويجوز  
مثلاً الحال المجموع من حيث المجموع على ان صدق كل منها في نفس الامر يستلزم  
الا اجتماع فيما يلزم تحقق النتيجة فانه فرع الاندراج فيها ولا دخل لغيرها وجميعها  
في ذلك وانما يحتاج الى ذلك في علمنا مع ان الجمع والترتيب من الاختيار  
يلزم ان يكون الحال لازماً لاختباري وهو كاتري والتجب ان صاحب  
الاداب ايجابية نسب هذا الاغراض الى نفسه مع انه ذكر ترتيب القوم لها  
فجوابه بشي اصد كذا قال فيما نقل منه واذا امتنع صدق بالنقيض مع الاصل  
على ما دلت فيجيب في العكس معه اي مع الاصل لا سيما ان ارتفاع النقيضين  
كما جزمنا وهو اي صدق العكس مع الاصل المطلوب ولما برهنا  
ان قولنا لا شيء من الجرح صادق مع العكس كاذب يصدق قولنا  
بصدق الجملات الى غير النهاية وان اخذت حاجة يكون معناه لا شيء  
من الجسم متمم في الخارج فعكسه وهو قولنا لا شيء من الجسم جسم صادق

أعني المسند في الخارج

(٢٨٤)

بانتفاء الموضوع في الخارج إلى غير النهاية ليس بوجوده في الخارج لبطلاق  
لاتناهي الوجود بالبراهين المذكورة فموضعه ومن جعلها مذكورة في صدر  
الكتاب بطلان التسلسل وإن أخذت حقيقة فنحننا صدفها لأن لكل  
في الجليات إلا إلى النهاية جسم بمعنى كمال الوجود وكان متناهي بحيث لو  
كان جسما ينعكس إلى ثوننا بعض الجسم متناهي بمعنى أن بعض الوجود قد كان جسما  
فهو بحيث لو قد كان متناهي فان البرهان انما يدل على تناهي الجسم الموجود  
في الخارج واما على تناهي الجسم المقدرة فلا فهو متناهي فوننا لا شيء من الجسم  
في أساسه الجزئية لا تنعكس أصلا إذا كانت احد التي صنف شيئا  
لجوانه مجموع الموضوع أو المقدره على تقدير العكس يكون اخص من كمال  
سلب الاعم من ليس الاخص متناهي فوننا بعض الجوان ليس بالنسبة ولا  
بعض الانسان ليس بجوان ولا لا شيء من الانسان كجوان في الموجبة مطلقا  
كلية كانت او جزئية تنعكس موجبة جزئية وذلك لان الإيجاب اجتماع  
أي ايجاب المحمول للموضوع اجتماعه وهو من الطرفين ولا تنعكس كلية  
لجوانه مجموع المحمول أو التالي في تحمل ثبوت الاخص لكل الاعم مثلا بعد فوننا  
كل ان جوان ولا بعد كل جوان انسان واما إذا كان المحمول من الوجود  
فالموجبة تنعكس إلى الكلية فانعكاس الموجبة إلى الكلية لا ينطبق على جميع المحمول  
يختلف انعكاسها إلى الجزئية وانما لم يعتبر انعكاس الموجبة نارة إلى الكلية وإنما

الى الجزئية فلا يتشبه طبع الحكم بانث الحكم وقولنا كل شيخ كان شابا  
 المحمول فيه النسبة المراد بالمحمول المحمول بالانفاق فان معناه كل شيخ  
 لا يكون شابا في الزمان الماضي فعكسه بعض من شبابا شيخ بمعنى  
 بعض من لا يكون شابا في الزمان الماضي شيخ فعلم ان لفظا كان قد يعمل  
 الربط وقد يعمل بغيره بان يعمل جزء المحمول ولا يلزم من ذلك ان لا يكون  
 رابطة اصلا على ما ذهب اليه العلامة المتقاربان وقولنا بعض النوع ان  
 كاذب هذا جواب عن شبهة ترد بهنا وهو ان قولنا بعض النوع ان  
 صادق مع كذبه وحاصل الجواب ان كاذب لصدق قولنا لا شيء  
 من الانسان بنوع وهو ينكسر الى قولنا لا شيء من النوع بان  
 ما يناقضه اى بنافض الادل والسفوية اى فركه بالادل وصدق  
 ان المعنى في الحمل المتعارف الذي هو العكس صدق مفهوم  
 المحمل على فرد المرض صدق الكلي على جزئية ولا كون المرض نفس  
 مفهومه اى لا الحكم بايجاب المحمول مع المرض بحسب الهم او الخارج وارجح  
 من ذلك ولا عكس لنفسه والاتفاقيات لعدم الجدوى فيه  
 اشارة الى ان هذه القضايا كانت لها طووس وبعد من تعريفها  
 لكن لما لم يرفع الى طائل فان المناقاة والتوافيق على التقادير فعملك  
 بان هذا مناف لذك على ان ذلك مناف لهذا كذا في التوافيق فالمراد ان

كذا قال في نقل عنه ثم المراد بانها ثبات الخاصة واما العامة فلها جاز في تركها من غير  
 محال واما صادوق فحينئذ العكس يثبت فلا عكس لها حقيقة وهذا الذي ذكره يكون  
 انقضاء بالكلية والكم واما عكسها بحسب الجهة فمن السهل ان العكس  
 يتعكس الدائمات اي الضرورية والدائمة والعامة اي المشروطة والضرورية  
 العامة كنعسها بالخاصة والتقريب وفي الضرورية انه لا لها  
 اي الضرورية لصدق الممكنة لا تنافي ارتفاع النقيضين وصدق  
 الامكان مستلزم لامكان صدق الاحتمال في لانه لو صدق الاعم بوجوب  
 امكن صدق الاخص فانا عينا بالضرورة وهذا المعنى الاعم اي تنافي  
 الانفكاك مطلقا سواء كان ناشيا من الذات او غيرا فوجب بعضهم الى ان  
 الضرورية المطلقة هي الضرورية الذاتية التي يكون منشا الضرورية فيها نفس  
 ذات الموضوع دون امر خارج عنها وهو على ذلك خصوصها من الدائمة وانكاسها  
 اليها او لا يلزم من ضرورة سلب احد الشئيين من الاخر لذاته ضرورة سلب الاخر  
 عنه كذلك فلا يصدق العكس للضرورة ثم المتأخرون ومنهم المصنفون من الذاتية  
 والضرورية فمنهم من ان غيرا منها يمكن القوا النسبة المذكورة كما لها الا انهم لعدم صحة  
 ذلك لا عرفنا سابقا اجابا الى التمثل وقالوا انها وان كانت دائمة لا يمكن بحسب  
 الصدق لكنها احض منها بحسب المفهوم وقرروا فانا عينا انه ناظر الى ما قلنا فانه  
 اذا لم يكن السلب ضرورة بالذات للموضوع كان لامر خارج عنها ولا يخفى ان كلا من القولين

صحيحان في انفسهما لكن صدق الاطلاق محال لاستلزامة سلب الشئ  
 من نفسه فانما نجعلها لا يجابها صغرى الاول والاصل الكلية كبراه تقول بعض  
 ج بالفعل ولا شئ مرج ب بالفروق ينتج من رابع الاول بعض ب  
 بسبب بالفروقة فامكانه اى امكان صدق الاطلاق محال لان امكان  
 المحال محقق صدق الامكان مح لا يستلزم كذب الا لازم كذب المفرد  
 وعلى هذا اى على ما ذكرنا من البيان في الضرورية المطلقة فقص البيان  
 في المشروطة العامة من انه لا يصدق الجينية الممكنة وصدق الجينية  
 الممكنة مستلزم لا مكان صدق الجينية المطلقة لا عرفت لكن صدق الجينية المطلقة  
 محال فانما نجعلها لا يجابها صغرى الاول والاصل الكلية كبراه تقول بعض  
 ج بالفعل حين يوجب ولا شئ مرج ب بالفروقة ما دام ج ينتج بعض ب  
 بسبب بالفروقة ما دام ب فامكان صدقها محال فصدق الجينية الممكنة مح  
 وذلك لان نسبة الجينية الممكنة الى الجينية المطلقة كنسبة  
 الممكنة الى المطلقة فكما ان صدق الممكنة يستلزم امكان صدق المطلقة  
 فك صدق الجينية الممكنة يستلزم امكان صدق الجينية المطلقة لما مر والشبهة  
 ان السالبة الضرورية تنعكس سالبة دائمة كالدائمة والسالبة  
 المشروطة العامة فحين عامة كالعرفية العامة واستدل على انعكاس  
 الضرورية دائمة باننا اذا فرضنا ان مسكوب زيد بالفعل منحصر في

الفرس مع امكانه اى ركوب زبد الحمار لصدق الاشياء  
 مركبة زيد بجوار الضرب ولا يصدق العكس الضرب ي  
 وهو قون لا شئ من الحمار يركوب زبد بالفردرة لصدق نقيضه وهو قولنا  
 بعض الحمار يركوب زبد بالا مكان العام ويرد عليه اى على القول المشهور  
 انه يلزم من هذا التمسك الدوام عن الضرب زبد في الكليات  
 وقد قالوا باستناد فانهم حكموا باستدراك الدوام للفردرة بالمعنى الاخص في  
 الكليات حيث قالوا من المستبعد ابل من المستحيل ان يزوم محمول لجميع افراد  
 المرفوع بحيث لا يتفك من شئ منها اصلا ولا يكون في طبعه ذلك المرفوع  
 اقتضا ثبوته ومن البين انه لا فرق بين اثبت والسبب في ذلك الحكم  
 وانما خصها بهذا الحكم بالكليات لان كثر ما يزوم الحكم فجزئيين من غير ان يقتضيه  
 فالغراب ان يفسر الفردرة بالمعنى الاعم ويحكم بمس داة الدوام للفردرة وانما  
 الى انفسها اذ لا بد لثبوت الدائم من الكليات والجزئيات وكذا السبب من جهة  
 واثمة سواء كانت عين الذات او غيرها وما افاد استنادنا التعمير فورا لصدق  
 ان المراد بالكليات القضا بالكليات وامتناع التمسك بناء على ما ذكره سابقا  
 من ان الدوام والفردرة متساويان بحسب الواقع والعموم انما هو مجرد النظر  
 الى معنوهما مع قطع النظر عن الواقع فبعد ان القائلين بانتماس الفردرة  
 الى الدائمة لم يقرروا بسبب وانها من ههنا اى من الاختلاف في التمسك



البنية الضرورية اختلاف في انعكاس الممكنين الموجبين فمن يقول  
 بانعكاس البنية الضربية كنفسها يقول بانعكاسها لك  
 ومن لا يقول بالاول فلا يقول بالثاني اعلم ان قدام المنطقين ذهبوا الى  
 انعكاس الممكنين الموجبين بمقتضى ما استدلوا عليه بوجه مذكورة في اسفارهم  
 ومن جمل تلك الوجوه العكس وهو ان يقر اذا صدق بعض ج ب بالامكان  
 صدق بعض ب ج بالامكان والا فبصدق نقضه وهو لا شيء من ج بالامكان  
 وبالعكس لا شيء من ج ب بالضرورة وقد كان بعض ج ب بالامكان  
 فتجميع النقيضين وهذا كما تراه موقوف على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها  
 فمن يقول بانعكاس الممكنين كنفسها ومن لا يقول به بل يقول بانعكاسها  
 على الدائمة لا يقول بانعكاسها لك لعدم تمام الدليل المذكور حجة على ما لا يكفي  
 ثم الاختلاف في انعكاس الممكنين الموجبين انما هو على ما ترى التبيين فانه  
 لا عبرة الموضع بالفعل لان انعكاس الممكنة الموجبة لان مفهوم الاصل ان ما هو ج بالفعل  
 ب بالامكان ومفهوم العكس ان ما هو ب بالامكان ج بالفعل ومن الجائز  
 ان لا يخرج ب الممكن من القوع الى الفعل فلا يصدق العكس واما على ما  
 ذهب اليه الفارابي فتوقف على انعكاسها كنفسها لان مفهومها ان هو  
 ج بالامكان فهو ب بالامكان فما هو ب بالامكان ج بالامكان لا محالة  
 وهذا شك للرازي في الملخص وهو ان الكتابة ممكنة للانسان

والممكن ممكن دائما ولا يلزم الانقلاب من الامكان الذاتي الى امتناع  
 الذاتي فالسلب الدائم ممكن فلو وقع مع الانعكاس لصدق الاشئ  
 من الكاتب بانسان وهذا محتمل ولم يلزم من فرض الممكن والامكان  
 ممكننا فهو من الانعكاس حاصدا ان الكناية غير ضرورية لان في وقت ما  
 يفصح في قولنا لا شئ من الانسان يكتب في وقت ما وكل ما هو ممكن في وقت  
 يكون ممكن في كل وقت واللازم الانقلاب من الامكان الذاتي الى الامتناع  
 الذاتي فيكون سلب الكناية عن الانسان ممكن في جميع الازمان والممكن  
 لا يلزم من فرض وقوعه محال فتفرض وقوعه حتى يفصح في الاشئ من الانسان دائما  
 فهو انعكاس لانه دائما دائمة ام يفصح في الاشئ من الكاتب بان دائما هو  
 محال والمحال لا يلزم من فرض وقوعه الممكن فهو من الانعكاس فيكون محالا  
 وحله انه لا يلزم من امكان الدائم دوام الامكان امكان الدائم  
 فان الاول منها وقوع امكان الاشئ في جميع الازمنة والادوات وانما في معناه  
 امكان وقوع وجوده في جميعها من البين ان الاول اهم من الثاني الاهتم  
 الى الامتناع الغير الفارق كالحركة والزمان فان امكانها دائم لا امتناع  
 ودوامها اي وقوعها في جميع الازمنة غير ممكن فان كل خبر من خبر الامتناع  
 مع الجزء الاخر فلا يكون تمامها حاصل في زمان واحد فكل خبرها في جميع الازمنة  
 بل الشك في ان بقاء الحركة وكذا الزمان محال لذاتها بل من غير ان لا يشك

ففيه فان الحدود النعوم ما كان بالمخيفة الحركة كان مقتضى كل جزء منها عدم اجتماع  
 مع الجزء الاخر على ما عرفت اتفاقا ومن ههنا اي من عدم استمرار دوام الامكان  
 امكن الدوام يستبين ان ازالة الامكان وامكان الزمنية لا يتلادنا  
 بذاتنا اذ قلنا امكان الشيء ان يثبت لا ان يلاي كان الازل طرفا لا امكان  
 فلو لم يكن ذلك الشيء متفقا بالامكان اتفاقا مستمرا غير مسبوق لعدم  
 ولذا قلنا ان زمنية ممكنة كان الازل طرفا لوجوده على ان وجوده المستمر الذي  
 لا يكون مسبوقا لعدم ممكن ومن المعلوم ان الاول لا يستفهم الا في الجوار ان يكون  
 وجود الشيء في الحقيقة ممكن امكانا مستمرا لا يكون وجوده غير مستمر امكانا  
 بل مستغنا ولا يلزم من ذلك كون ذلك الشيء من المنشأ لان المنع هو الذي  
 لا يقبل الوجود بوجه من الوجود وههنا اباحت كثرة تركتها مخافة الاطراب و  
 الاختصاصان الى عامتين مع اللاد واما في البعض الى سائر المشروطة  
 والخاصة وكذا الى سائر الزمنية الى صفة تنفك سائر مشروطة فانها سائر زمنية  
 عامة مقيدة بالادوام في البعض اما الجزء الاول فظاهر واما الثاني فظاهر بقوله  
 لان لاد واد الاصل موجبة كلية مطلقة عامة وهي اي الموجبة اتفاقا  
 متعكس جزئية وفيه لا يخفى وانما لم يلزم الادوام في الكل كذب في المثال المشهور  
 واليه الاشارة في قوله ولو تدبرت في قولنا بضرورة ادوامها لا معنى من  
 الكاتب بساكن ما دام كائنا لاد انما تدققت انهما اي الى صبر لا تنفك

كنفسهما فانه لا يصدق لاشي من كل ما كان يكتب ما دام ساكن لا وانما  
 اى كل ما كان يكتب بالفعل لكذب الله واما بعد في تقيده وهو قول بعض  
 ان كل ما ليس يكتب ما كان لا يصدق ولا يعكس للبقاى من المواب <sup>الوقتية</sup>  
 المطلقة والمنشئة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة الخاصة من المركبات  
 فان اخضاها الوقتية وهو لا تنعكس الى الممكنة لصدق قولنا لا شئ  
 من القمر ينحسف بالتوقيت اى وقت التوزيع لا وانما مع كذب بعض  
 المنحسف ليس بقدر بالامكان العام لصدق تقيده وهو قول كل منصف  
 بالضرورة فان لا يثبت وهو ان لا يصدق عدم الانعكاس في الاخص  
 تحقيق الاعم فان العكس على ما عرفت لازم من لوازم القضية فلو انعكس الاعم  
 كان العكس لازما لاعم والاعم لازم للاخص ولازم للازم لازم ليكون العكس  
 للاخص ايضا وقد بينا عدم انعكاسه حقا وانما اختلفا في العكس الجزئية لانها  
 من الممكنة والممكنة العامة لانها اعم من سائر الموجبات واما لم يصدق الاخص  
 لم يصدق الاعم بطريق ادنى بخلاف العكس ومن السوالب الجزئية  
 لا تنعكس الا الخاصتان فانما تنعكس كنفسها بعضا ليس بامام  
 ج لا وانما ينعكس قولنا بعض ب ليس ج ما دام ب لا وانما لا ينصفين  
 اى وصفي المرض والحمول متغايران في ذات واحد بحكم الجزئية الاولى  
 من الاصل وهو ظاهر وقد اجتمعا فيها في تلك الذات الواحدة بحكم الجزئية

الثاني منه وهو مفهوم اللاحق اعني بعض ب ج بالفعل وهو ايضا ظاهر  
 فقلت الذات الواحدة كماله يكر ب مادام ج لا يكون ج مادام  
 ب كما هو حكم المناقاة مع اجتماعها فيها وهو المطلوب وبه ثم المقصود  
 حاجة الى كمالهما الفهم على لا يخفى ومن المبررات تنعكس الوجهين  
 الاخر ورية والاداءة والوقتيتان الوقتية والمنشئة والمطلقة العا  
 كلية كانت او جزئية موجبة جزئية مطلقة عامة بالخلف والافتراض  
 وهو ان بعض ذات الموضوع شيئا معينا وعمل عليه على ذلك الشيء  
 وصف الموضوع وصف المحمول معا اذا عرفت ذلك فتقول نفرض  
 بعض ج الذي هو ب وقد ب بحكم الجز الاول من الاصل وق  
 ج بالفعل صدق المنان على الذات بالفعل على ان يتحقق في بعض ب ج  
 من كل الثالث وهو المظهر والعكس وهو ان يعكس بعض العكس ليريد  
 الى الثاني الاصل مثلا بعض العكس المثال المفروض ينكسر لا شرس ج ب  
 وهو ان يقرن بعض ج ب باحد الجهات وينكسر الدائمتان والعلمتان  
 كلية كانت او جزئية موجبة مطلقة بالوجود النشئة المذكورة انما الخلف  
 فلو ان بقى مثلا اذا صدق بعض ج ب باي الجهات الاربع صدق بعض ب ج  
 حين هو ب والافترضة تبطل وهو انما لا شرس ب ج مادام ب وهو مع الاصل  
 ينتج بعض ج ليس ج باحد تلك الجهات ونفس عليه العكس والافتراض وينكسر

الخاصات لك موهبة جينية مطلق لا دائمة مثلا اذا صدق بغير ضرورة  
بعض ج ب ما دام ج لا دائما صدق بعض ج ب من يوجب لا دائما واما الجزء الاول اعني  
الجينية المطلقة فلا بد ان يكون العام لان الخاص لا ينفك عن العام لانهم واما الجزء  
اخر الاول وهو ان لا يكون العام العنوان اي كان ج دائما فدل على ان ج ب دائما  
كان ب ما دام ج وقد ذكرنا اثباتا ههنا فصل عكس النفيين في بعض الطرفين  
اي ج ب نفيين اثباتا ولا نفيين الاول اثباتا مع بقاء كل من الصدق والكيف كما مر  
ان الله في النفيين وعند المتأخرين منهم جعل نفيين الثاني الاول وعين الاول ثانيا  
مع مخالفة الكيف ومحافظة الصدق فكل من انشأ جزءا من الاول كجزء من الثاني  
وغير انشأ من الثاني كجزء من الاول وانما عدوا على نفي الله لعدم تمام ادعائهم على ان النفيين  
المراد به اصطلاحهم هو في النفيين جميعا من فصل في موضوعه ما مر عليه والمعتبر في العلم  
هو المعنى الاول دون الثاني كما لا يخفى ثم ان الله بين احكام عكس النفيين على طرفي الله  
او في جينية هذا الكمال وترك ذكره المتأخرون او تفصيل القول في جينية هذا الكمال  
وحكم الكميات ههنا في عكس النفيين حكم السوالب في العكس المستقيم فكان ان الله بين  
عكس النفيين في المستقيم في جينية عكس الصدق في الجينية ههنا عكس النفيين في الجينية  
فقد بين ان الله بين ذلك في جينية ذلك النوع من الموهبة او في جينية ذلك النوع  
والعكس في المطلقة ان لا تكون صدق او كونه عكس ما في جينية المستقيم والعكس اي حكم  
والبیان البیان ای ثوابات المطالبات ههنا ثوابات المطالبات عكسا او كونه

ههنا حكم الموهبة في المستقيم ان الموهبة في جينية ذلك النوع  
لكل من ههنا مستقيم او في جينية ذلك النوع في جينية ذلك النوع  
اي في جينية ذلك النوع في جينية ذلك النوع

او غير ذلك وانه المفضل والنقيض القبيح كافي التذيب وهما اى في هذا المقام  
 شك من جهين بل من ثلثة اوجه الوجه الاول ان قولنا كل  
 اجتماع النقيضين لا شريك الباطن صادق لكذب نقيضه وبقولنا  
 بعض اجتماع النقيضين شريك الباري وهر من مع از عكسه وهر قول  
 كل شريك الباري اجتماع النقيضين كاذب صدق نقيضه ذلك ان  
 قلزم صدق حقيقة فافهم بان بقوله منا وكما وجد كان شريك الباطن  
 فهو كيث لوجوده كان اجتماع النقيضين وصدق بقوله منا على جواز استلزام المحال  
 محال اخر ومن ههنا اى من تصادف شريك الباري واجتماع النقيضين يمكن  
 لان التزام تصادف المستغاث كلها بنا وحر ذلك مكان الامتناع عدم  
 واحد اى حقيقة واحدة من الوجود لان وجود الامتناع يستلزم وحدة الوجود  
 او الامتناع ليس الينا كيد الوجود فكانت المستغاث كلها حقيقة واحدة من الوجود  
 كما ان الوجوب الذاتي كيد وجود واحد والواجب بوجوه وبنات كيد  
 انصاف بين المستغاث التجهيز في استلزام المحال محال مطلقا سواء  
 كان بينهما علاوة ولا والوجه الثاني ونهتد مقدرة لتقرره هي كل ما  
 لم يستلزم وجوده ورفع عدمه امر واقعي كان موجودا دائما والا  
 اى وان لم يكن موجودا دائما كان معدوما بالضرورة وحي يستلزم وجوده مع  
 ذلك المعدوم الذي هو معدوم لا يستلزم اجتماع النقيضين فلم يكن عالم يستلزم وجوده

الذاني كيدا

رفع عدم دافعي هذا خلف فتقول فون كلاما جدا الحادث استلزم  
وجوده رفع عدم في الواقع حاله في التناقض وهو يتعكس بهذا العكس  
الاعكس النقيض الى ما ينافي المقيدة الممهدة وهو فون كل ما لم يستلزم وجود  
الحادث رفع عدم فون الواقع لم يوجد وحله ان في تلك الوجه منع التناقض  
بين الموجبين للترتيبين وان كان ناديا هما تقيضين وهما فون كل ما  
لم يستلزم وجوده رفع عدم دافعي كان موجودا وكلاما لم يستلزم وجوده رفع عدم  
دافعي لم يكن موجودا ولا سم التناقض بينهما على ما عرفت في بحث الشبهة  
وهذا الشبهة مشبهة الاستلزام وطا قهرم ايت خلة الافكار  
نرى هنا في الاطاب للكلام والوجه الثالث ما هو منه اول بين المحصلين وهو  
ان فون كل لاف ان ممكن واجب صادق مع ان ممكن وهو فون كل واجب  
ان ان ممكن كاذب واجواب ان الممكن ان كان قيد المرفوع اعني لا ان  
فالكيفية منزهة كان برفع اللاف ان الممكن يتناول الواجب حيث يقع كونه فون  
منه مدله وان كان قيد المرفوع فالكيفية لم لان برفع اللاف ان كان متنا  
لواجب المتنازع والممكن لكن المقيد بالممكن غير متنازل لاديين متناضيين  
عبره فممكن بقبضه بذلك الاعتبار رفعه اعني لا ان الممكن لا ان الممكن  
بل هو اخص منه على لا يغير **فصل** اعلم ان نظر المنطقي في المبرر  
الى التعبد بن اما فيما تروفت عليه وقد فرغ عنه ولا يفرغ وهو باب الحجة



بما ذكرنا من ذلك ان شيراز فيقال الصف من حيثها الموصول الى  
 التصديق بحجة ودليل فانه من هذا المعنى ما وجد في المحجة وقد عطف مراد  
 المبرهان وهو القياس المركب من هذه متين فيمتنع وسببا وقد عطف مراد  
 القياس وهو قيل وليس بد من مناسبة بين الدليل والمدلول او لا يكون  
 لكل دليل الى المطلوب بل لا بد من مناسبة تامه لا يكون بينه وبين سائر المطالب  
 وذلك المناسبة اما اشتكال بان يشمل الدليل على المدلول كما شكال مثلا اذا  
 صدق بعض ج ب باحدى الجملات الخمس من ب ج بالفعل والا فصدق  
 نقيضه وهو لا شئ من ب ج والما وهو مع الاصل يخرج بعض ج ليس ج حقت  
 ذلك الكل من الجزء كما في الاثر في المثل او بالعكس كما في الاستفاد او التمثيل  
 ثلث عليها كما في التمثيل او الاستفاد بان يستفاد الدليل على المدلول اما صريحا  
 كما في الاسباب المتصلة او غير صريح كما في الاسباب المنفصلة اما الاثر انما كانت طية  
 راجعة اما الى الاستفاد او الاشتكال ويخصص الموصول الى التصديق في ثلثة  
 لان الاحتياج اما بحال الكلي على الجزئي او بالعكس او بحال احد الجزئين على الاخر  
 فالاول القياس الثاني الاستفاد والثالث التمثيل والصدق في الاحتياج القياس  
 وثالثه على غيره وذلك عادة اليقين فان الاستفاد لا يقيد بقينا الا اذا كان  
 مقسما وكذا التمثيل لا يقيد الا اذا كانت العلة فيه قطعية ورجع الى القياس  
 البنية مستفاد وكل مستفاد من غير السبب في شرح الموقف وهو اي القياس

قول مولف من قضايا يلزم عنها الذوات قول آخر القول نه يلزم في  
 الاصطلاح على العقول وقد يظن على المفظو وكذا القضية فان كان المرف  
 القياس العقول كما هو اللان نظر النفس براد بالقول العقول بالقضايا  
 المقص وان كان المرف المفظو براد بالقول القضايا مثله وعلى التقدير الاول  
 براد يلزم القول الاخر منها لزوم من نفسها وعلى الثاني لزوم من مدلولها  
 ان النتيجة من لازم من لفظ القياس مسلية حال القول الاخر وانما هو  
 ولم يكتف بالقول مع انه معناه اصطلاحاً يتعلق به في القضايا فان المراد  
 هو المعنى العقلي المشتق لا الاصطلاحى الجاهلى وسلكا توهم كون من لبعض  
 كما في توهم قول من الاقوال ونفسية من القضايا والقول مبتدأ الجنبس على  
 الاقوال القياسية وغيرها كالقضية الوجودية المستندة بعكسها وعكس نفسها  
 غير محتم بقوله قضايا فانها قول مولف لكن لا من قضايا بل من المفردات وقوله  
 قد انه اخر از من الاستفراذ التمثيل فان المراد باللزوم هو اللزوم بحسب  
 بالنظر الى صورة المفرد مع قطع النظر عن خصوص ما في بناء على ان المفرد  
 بالقضايا في قوله منها مجموعها هو من القول المولف نتيجة الاستفراذ التمثيل  
 ليست لازمة بها بحسب العلم الظنى مطلقاً بحسب نفس الامر في بعض المولف ذلك  
 المولف نتيجة بحسب نفس الامر عن صورتهما في بعض المولف كما في قولنا ان  
 يتحرك فكله الاسفل عند المضع فكل مران يتحرك فكله الاسفل منزه لانه وان

الفضية

تفقد بهذا الزوم العقل المنطقي كمن قد يختلف الزوم بحسب قياس الامر كما في  
واخر جوابا للزوم الذاتي اما ما تكون المقدة اجنبية مغايرة  
للمقدمة القياس وتلك المقدمة واما غير لازمة لاجدى مقدمته كما في قياس  
المساواة وهو المركب من قضيتين متعلقتين بمحمول الاولى موضوع  
الفضية الاخرى نحو مساو لب وب مساو لـج فانه يلزم منه براسة  
مقدمة غريبة هي كل مساو لمساو لـج مساو لـج وهي غير لازمة بشئ من مقدمته  
القياس بصورة وهذا يختلف النتيجة في بعض المواد والبداهة اشار بقوله فحيث  
يصدق تلك المقدة الاجنبية كاللزم فان لزوم المفهوم لزوم وكذا  
التوقف فان المتوقف على المتوقف على الشئ متوقف على ذلك الشئ والظهور  
مثل الدر في الحققة والمقدمة في البتة وذلك ان لم يكن خصوصية الظرفية جبهة  
متلازمة وتكونتا المفهوم من الذين والذين من الخارج يصدق تلك النتيجة  
وفيما لا فلا يصدق تلك النتيجة كالتناصف فان نصف النصف ليس نصف  
والتضاعف فان ضعف النصف ليس ضعف بل اربعة وهذا اخر جوابا لـس  
المساواة من التعريف لعدم اتساقه مع طرا كالفرد والبقية ولا يحتل المحر  
اي هو الموصل الى التعديين في الثالث باخر اجبه اي قياس المساواة من التعريف  
لان اى المحر الموصل بالذات وقد عرفت انه ليس منه قياس المساواة  
بدون تلك المقدمة بان لا يتغير جزو بل يغير واسطة ليس بموصل بالذات خارج

من حد القياس وإنما مع تلك المقدرة فراجع إلى قياسين والموصول بالذات  
داخل فيه أحدهما وهو قياس المساواة فنون مساو لب وب مساو لـ ج  
بنج مساو لـ ج والآخر هو القياس الاصطلاحي فنون مساو لـ ج و لـ ج مساو لـ ج  
لـ ج مساو لـ ج بنج ان مساو لـ ج فهو قياس بالنسبة إلى ان مساو لـ ج  
لـ ج كما أنه قياس بالنسبة إلى ان مساو لـ ج و لـ ج مساو لـ ج أي بنج تارة بـ ج  
وتارة تلك النتيجة بان يجعل النتيجة الثانية ضمن القياس الثاني والمقدرة الخاصة  
كبراه و ههنا اشكال وهو أنه كيف يصح حد قياس المساواة من نسام الموصول مع  
ليس امر ثالث مناسب لمجموع المطلوب ولا امر ثالث مكرر مناسب لكل واحد من  
ان راي رفق بقوله وتكون الحد الاوسط بتمامه ما دل على حرجه دليل  
بل كغيره مكرر بعضه ويتوقف فيه ما اشتد ان القياس لا بد فيه من امر مناسب للكم  
المطلوب واما لكل واحد من طرفيه فالاول هو القياس الاستثنائي والثاني هو  
القياس الاقراني فلا بد فيه من ان يكون لذلك النسبة إلى الاصول ونسبة  
إلى الأكبر فيكونان مشتركان بين الصغرى والكبرى متكررا بينهما فانه لا بد  
وجوب التكرار بتمامه على الا يفتقر واما الملازمة فاحدها متناقضة في الحد  
بان يكون طرفاه متغايرين نظر إلى كل واحدة من المقدسين كما نقول جزء الجوهري  
يجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ليس بجوهري لا يجب ارتفاعه  
ارتفاع الجوهر بل هو منه ذلك الفعل بواسطة عكس المقدرة الثانية

وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر يرجع الى اول الاول  
 ان جزء الجوهر جوهر وهذا هو الذي معنى باليمين بغير النقيض والاول  
 وجهان في الامتحان هذا القسم من القياس من التعريف فانه اي الاستدلال  
 بواسطة النقيض كالعكس المستوي كالاستدلال برأيه معنى ان المقدّم  
 التي هي متناقضة الحدود متناقض حدودها بعد عن الطبع جدار  
 فيه ما فيه اثر الى اشكال بردها وهما وهما يلزم عليه خروج الاشكال  
 الثغرة سيما الشكل الرابع من التعريف لا يحتاج الى مقدمة غريبة بلغت  
 نتائجها كما ينبغي والى جوابه وان تلك المقدمات واسطة في الاثبات لا في الاستدلال  
 والمنفى من التعريفات ههنا في دون الاول فعدان اخذ اللزوم اي  
 لزوم القول الاخر بقضايها بحسب نفس الامر بمعنى انه متى تحقق انقضايها في  
 تحقق القول الاخر فيها فيها اي مرجعها بالنقضية ونعت هي لانها يكون  
 بمعناه ولا يحتاج في تصحيح التعريفات الى مرز اللزوم من معناه لان ذلك  
 متحقق على ان تقدير فرض سواد علم تلك انقضايها اولم يعلم وسواء يتحقق الاندراج  
 اولم يتحقق وسواء كانت انقضايها صادقة او كاذبة فان ذلك اللزوم لا يثبت  
 على شئ من ذلك لان قولهم العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر  
 ثبتت في نفس الامر لاستلزام ثبوت العالم قديم من غير توقفه على امر آخر  
 وان اعتبر ذلك اللزوم بحسب العلم وهو المشهور بمعنى انه متى علم تلك انقضايها

علم القول الآخر واذن لا يحتاج علم القول الاخر الى علم مقدمهما وانما يحتاج الى  
علم نفسهما والاندراج لكن الاول قد فهم من لزوم بعض الثاني والبراهين بقوله  
فالمراد بالزوم الاستعقاب اى حصول علم القول الاخر فقبيل القضايا من  
غير فصل لا اجتماعهما في آن واحد لا تنوع توجبه النفس الى شيئين في آن واحد  
على ما ذهب اليه اهل التحقيق وذلك بعد تفتن الاندراج والارتباط بين بعض شيئين  
وعلى التقديرين لا يحتاج الى ذكر التسليم اعلى الاول واما على الثاني فيكون  
ما هو في لزوم كسب لوم على ما ينبغي كما قال ابن سينا من ان اشتراط  
اذا وقع العلم التفتن بكيفية الاندراج والارتباط بين المقدمات فان  
يعلم ان هذه بقلة وكل بقلة عاقر وبرا مستفزة البطن فيظن انها حامل  
ما هو الذي هو من ارتباط الصغرى بالكبرى والاندراج في الجزئي بحسب الكلي  
وذلك اى لزوم القول الاخر للقضايا اما على مسيل العادة كما ذهب  
اليه الاشعرية فانه لا توليد ولا اعداد منسجم فيهم على شي لا يستند  
الافعال كلها الى الله بلا واسطة بمعنى انه خالقها وموجد فمحصل العلم  
غيب النظر الصحيح عندهم يكون مخفى الله اعادة بمعنى انه لا يمنع الا يحصل  
والعادة وهو تكرير الفعل وانما اذكرها والتوليد كما ذهب اليه المعتزلة  
بمعنى ان العقل يولد العلم ويوجده بواسطة ترتيب المقدمات عاقر عندهم  
من استناد بعض الحوادث الى غير الله او الاعداد على اختلاف المذاهب

كما ذهب إليه الحكماء بمعنى ان النظر الصحيح بعد الذين يفيضان النتيجة فحجب  
 حصولها ضرورة تمام الفاعل والفاعل وهما مذنب رابع اختاره الامام  
 ابراهيم النتيجة راجعة المحصول غيب النظر الواقع في القياس من غير توليد  
 بل صادرة من الله ابتداء لم يذكره المعاصرون لعدم الاعتداد به وهو القياس  
 استثنائي انكار النتيجة او نقيضها مذكورا فيه اى في القياس  
 بهيئته اى بآدته وهيئته بالفعل المراد بالآداة طرفا النتيجة وبالهيئة  
 التفصيلية بينهما على الترتيب الذي وقع عليه في النتيجة وانما انشأ بذكر الهيئة  
 فيضمها ذكر المادة هذا اولى من تفسيره بما كان مذكورا فيه بآدته وهيئته بال  
 التبادر منه ان يكون النتيجة نفسها مذكورة فيه لك فلا يتناول الاستثناء  
 الذي وقع فيه الثاني مثلا كقولنا كلما كانت الشمس طالع فانه موجود لكن  
 انما ليس موجودا الشمس طالع وانما ليس استثنائيا لا شتماء على  
 الاستثناء اعني لكن والا وان لم يكن النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل  
 بل بالقوة فاقتراني لا شتماء على اداة الجمع والافتراق وهى المواد الواحدة  
 وانما قدم الاستثنائي على الاقتراني في التوضيح لكون مفهومه وجوديا ومفهوم  
 الاقتراني عديا وعكس الامر في التقسيم لكون بعض افراده دهر الاقتراني الى  
 الحكمى البسيط واقل افراد من افراد الاستثنائي مطلقا فان تركيب الاقتراني  
 من الحكمية الساذجة اى الصرفة محلى كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان

والاوان لم يتركب الملبس الساذجة سواء تركب من خطبات لك كثر ان كلما  
كانت الشمس طليقة كان النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كان العالم مقبلا او  
محبلة وشرطية كقولنا كل انسان جسم وكلما كان شئ جسم كان جزءا فشرطية  
وموضوع المط من الملبس يسمى اصغر لان الموضوع في الالفب اخص فيكون اقل  
اذا اراد ان يكون اصغر وما هو فيه الفدنة التي تشبه على الاصغر يسمى الصغرى  
لانها ذات الاصغر ومحمولة اى المط يسمى اكبر لانه في الالفب يسمى يكون  
اكثر اذ اراد اكبر وما هو فيه اى الفدنة التي اشتقت على الاكبر يسمى الكبرى  
لانها ذات الاكبر والام المنكسر في الفدنتين اذ لا بد في كل قياس على بسط  
من فدينين يشتركان في حد ويتقو وكذا اخرج منها من الاخر بعد لان يشبه  
محور المط الى موضوعه لما كانت محمولا فلا بد من اثرات موجب لم تلك نسبة  
والاكتفى بصور الطرفين في العلم بالنسبة فلا يكون نظريا ويسمى ذلك الاوسط  
توسطه بين طرفي المط او توسطه غالبا في الصغر والكبر المعبرين بحسب الالفب في  
الاصغر والاكبر اذ بسطه في حصول العلم المط والفضية التي جعلت جزء  
قياس وقيل بل جزءا حجة مقدمة وطرفاها من المعلوم وغير المعلوم به يسمى  
حد شبيهه بالحد الذي هو طرفه الاخر واقتران الصغرى بالكبرى  
بحسب الايجاب السلب والكلية والجزئية يسمى قضية وضحا وافضل اللازم  
يسمى مطلوب ان سبق منه الى القياس ونتيجة ان سبق من القياس وهيئة



ونسبة الاوسط الى طرفي المط بالوضع والمحل يسمى شكلا قاطعا  
 اما محمول الصغرى من وضع الكبرى وهو الاول لانه اى الشكل الاول  
 على نظم الطبعي فان النظم الطبعي في عدد القياس يستقل من الاوسط  
 الى الاوسط ومنه الى الاكبر لتغير الاوسط والاكبر من حالها في النتيجة وليس الا  
 في الشكل الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى او محمولها اى الصغرى والكبرى  
 فالشكل الثاني لانه موافق للاول في اشرف المقدنين وهو الصغرى المشتملة  
 على اشرف طرفي المطلوب وهو اى الشكل الثاني اقرب الى الشكل  
 الاول حتى ادعى بعضهم انه بين او موضوعهما فالثالث مثله الاول  
 في اخس المقدنين اى الكبرى او عكس الاول اى موضوع الصغرى محمول  
 الكبرى فالرابع لانه لثمة الاول من المقدنين ولان الشكل الاول لما كان متجا  
 للمطلوب الرابع اى الموجبين والسالبين وضع في المرتبة الاولى والثانية  
 لما كان متجا للسلب الكلي الذي هو اشرف من الايجاب الجزئي لكونه اوسطا  
 وضع في المرتبة الثانية والثالث لما كان متجا للايجاب الجزئي وضع في المرتبة  
 وسينما والرابع لما كان بعيدا عن الطبع جدا وضع في المرتبة الرابعة وله وجوه  
 انه كونه في كتبهم وقد نظم الاشكال الرابع بعض الكابر العلماء اوسطا لكل دائرة  
 صغرى وبازر وضع كبرى كرفت شكل خمسين شمار: محل هر دو دوم وضع هر دو سوم  
 عكس خمسين كبر الرابع اشكال داره وهو اى الشكل الرابع ابعد عن الطبع جدا

لنقطة الاولى في المقدمتين على ما مر حتى اسقطه الشيخان ابو نصر وابو علي  
 عن الاعتبار واسقط بعضهم من القسمة ايضا وكل شكل من زوايا الاشكال  
 يرتد ويرجع الى الشكل الاخر بعكس ما اى مقدمته مخالفاً لذلك الشكل  
 فيها اى في تلك المقدمته فالاول والثاني يرتد كل منهما الى الاخر بعكس الكبرى  
 والثاني والثالث بعكس المقدمتين وعلى هذا والقياس مركب من جزئيتين  
 ولا تناسب مركب من مائتين وهذه المائتين كفيها الاشكال الرابع ومن  
 صغرى سابعة وكبرى خبرية الا في الرابع كما سبقا والنتيجة تتبع خمس  
 المقدماتين كما وكيفا فان كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى خبرية  
 لا يتبع الا خبرية وكذا ان كانت كلتا المقدمتين كلية او خبرية وكل ذلك  
 بالاستقراء اى استقراء الجزئيات عند معرفة شرائط الانجاب في كل شكل  
 ومعرفة ما يلزم من النتيجة ويستتط في الشكل الاول بحسب كفيته ايجاب  
 الصغرى وبحسب كفيته كلية الكبرى اما الاول فكلان الصغرى لو كانت كلية  
 لم يتبع الحكم من الاوسط الى الصغرى لان الحكم في الكبرى على ثابت والاوسط هو  
 ما ثبت والاوسط هو ما يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الصغرى لان الحكم على  
 احد المتبائنين لا يستلزم الحكم على الاخر واما الثاني فكلان الكبرى لو كانت خبرية  
 لم يندرج الا صغر تحت الاوسط لان حكم في الكبرى على بعض الاوسط ويجوز  
 يكون الا صغر غير ذلك البعض فلم يتبع الحكم منه الى الا صغر كما ترى في قولنا

كل انسان جردان وبعض الجردان فرس والى ما ذكرنا اشار بقوله ليلو لا ينج  
 واحتمال الضروب في كل شكل من الاشكال الاربعة ستة عشر ماصدين  
 ضرب الضوابط في كبرياتها واسقط ههنا اى في الشكل الاول شرط الايجاب  
 اى ايجاب الصوى ثمانية اضرب ماصد من ضرب اثنين في المصدرات الاربعة  
 واسقط شرط الكلية اربعة اضرب افرد اى الكبرى الموجبة الجزئية اول  
 الجزئية مع الموجبين بقى اربعة اضرب اشارة الى طريق الجمع والتفصيل  
 الموجبتان الكلية والجزئية مع الكليتين الموجبة اب بده حال كون تلك  
 الضروب الاربعة منتجا لمطالب اربعة هي مصدرات اربع فانضرب الاول  
 وهو المركب من موجبين كلين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا  
 فكل ج ا وانما في المركب من كلتين والكبرى سالبية ينتج سالبة كلية كقولنا  
 كل ج ب ولا شئ من ب فلا شئ من ج ا وانما ثلث المركب موجبين  
 والصوى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا  
 والاربعة هو المركب من موجبة جزئية صوى والى سالبية كبرى ينتج سالبة جزئية  
 كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ب ا فليس بعض ج ا وانما ضرب الضروب بهذا  
 الترتيب اما نظر الى ذواتها اذا اعتبارنا ثمانية فبالاشراف اولها ينتج الاشراف  
 على غيره بالاضافة اى انتاج الضروب الاربعة في هذا الشكل للمطالب الاربعة  
 ضرورى غير محتاج الى البيان بخلاف سائر الاشكال وفي ذلك الامتياز للمطالع

الرابع او بطريق الضرورة من خاصه اى من خواص ذلك الشكل من المجهول  
 كلاجاب الكللى اى كان الاجاب الكللى لك وهما اى فى هذا الشكل  
 مثلث مشهور من جمين الوجه الاول ان النتيجة موقوف على كبرى الكبر  
 اى العلم بها على العلم والعلم هنا يحصل لو علم ثبوت الاكبر بكل واحد من افراد الاوسط  
 التى من جعلتها الاصفى فثبوت العلم بالكبرى الكمية موقوفة على العلم بثبوت الكبرى  
 للاصفى او سلبية الذى هو عين النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى  
 لزم الدور وهو معنى قوله لان الاصفى من جملة الاوسط فدار وحله  
 ان التفصيل موقوف على الاجمال اى العلم بثبوت الاكبر للاصفى تفصيلا  
 موقوف على العلم بثبوت الافراد الاوسط التى من جعلتها الاصفى اجمالا فالوقوف  
 هو العلم بالتفصيل والموقوف هو العلم الاجمالى والحكمة بالوقوف وعدم  
 يختلف باختلاف الاوصاف كالاجمال والتفصيل فلا اشكال  
 على الاجتناف والوجه الثانى ان قولنا الخلاه ليس مجرد وكل المسجون  
 ليس محسوس لان الآس فرع الوجود على ما وفت منتج بقولنا الخلاه  
 محسوس مع ان الصغرى لبع بل كلما تكررت النسبة السالبة انتجت  
 تكرار الاوسط وصولا لاندراج كقولنا ان ليس فرس وكل ليس فرس فرس  
 ينتج ان ليس فرس وحله كما قيل انها اى الصغرى موجبة لبيان المحل  
 وبسبب لينة بسيطة كما انها ليست دالة ويدل على ذلك اى على كونها كذلك

جعل النسبة السببية مرآة للاختلاف وعنوانها في الكبرى ولا شك ان  
 تاهر عنوان الافراد بحيث قد عليها والالم يكن عنوانها النسب سببية من حيث  
 هي لك ما شئنا ذلك اقول ولك ان تستدل من ههنا اي من  
 كونه مغزى القياس بموجب نسبة المحمول مع عدم الموضوع على استدعاء  
 تلك الموجبة الوجود اي وجود الموضوع كما هو من القائلين بثبوتها فتدبر  
 بعد اشارة الى ان عدم استدعاء تلك الموجبة الوجود بعدم اساس المقيدة  
 البديهية التي يلحقها المفعول بفعل على ما مر فالحق الجواب منع انتاج هذا القياس  
 من الشكل الاول لوجود الاختلاف الذي هو دليل العقم فلانا اذا قلنا لا شئ  
 من الجرحوان ولا شئ من الجوان الشجر واذا بد لنا الكبرى بقولنا كل حيوان  
 وبشر في الشكل الثاني اختلاف المقدمين في الكيف بان يكون  
 احداهما موجبة والاخرى سلبية وثانيتها صكيلة الكبرى والا اي وان  
 لم يتحقق احد الشرطين يلزم الاختلاف وهو ينتج القياس الايجاب تارة  
 والسلب اخرى اما على الاول فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان  
 فالحق السلب ولو بد لنا الكبرى بقولنا كل ناطق حيوان كان الحق الايجاب  
 وكذا اذا قلنا لا شئ من الابل كبر ولا شئ من الفرس كبر فالحق السلب ولو بد لنا  
 الكبرى بقولنا لا شئ من الناطق كبر كان الحق الايجاب واما على الثاني  
 فلانا اذا قلنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس فالحق الايجاب

وهو بدلتا الكبرى بقولنا بعض الفرس ياطن كان الحق السلب وهو اعني الالاف  
 موجب القسم لانه لا صدق القياس مع الايجاب السلب لم يكن بشي منتهية  
 لانها هي القول اللازم فلو كان احدهما لازما لم يختلف في بعض المولدات المتبع  
 تحقق المفرد بدون اللازم ثم ان المفرد المنتجة في هذا الشكل كسب مقضي  
 ايضا اربعة لانه اسقط الشرط الاول ثمانية اضرب السالبة في الموجبين  
 والموجبتين المختلفتين والشرط الثاني في اربعة اخرى الكبرى الجزئية الموجبة  
 مع السالبة في الموجبتين فثبت اربعة الاول وهو  
 المركب من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب و  
 لاشي من ا ب فلاشي من ج ا والثاني على الاول والنتيجة مثلا كقولنا  
 لاشي من ج ب وكل ا ب فلاشي من ج ا اشار اليها بما يفرد  
 لينتج الكلين ان اى الموجبة الصفوى مع السالبة الكلية الكبرى وبالعكس  
 سالبة كلية وان لمثل هو المركب من الصفوى موجبة جزئية وكبرى سالبة  
 ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولاشي من ا ب فبعض ج ليس ا  
 والاربع من صفوى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا  
 بعض ج ليس ب وكل ا ب ينتج بعض ج ليس ا وقد اشار اليها بما يفرد  
 المختلفتان كما اى الموجبة الصفوى مع السالبة الكلية الكبرى سالبة  
 جزئية ووجه الترتيب في هذا المفرد ان الاولين متجانس الكلين فلا بد من

تقديمها على الاخرين وقدم الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشتمالها  
على صغرى الحكم الاول بخلاف الثاني والرابع وذلك اما بالخلف وهو في  
هذا الشكل ان يوضع نقيض النتيجة ويجعل صغرى لا تحتاج هذا الشكل سلبية  
مقتضيها وهو الموجبة يصلح صغرى الشكل الاول ويجعل كبرى القياس  
كبرى لا تبا بكونها يصلح كبرى الشكل الاول فتظم منها من الشكل الاول منتج  
ما يناقض الصغرى وهو معنى الخلف كبرى فرضه وبالسلب لانه كلما انعكس  
ببره الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة وهو ما يجرى فرضه وبالسلب الاول  
والثالث لان كبراهما مركبة متعكس الجزئية فلا يصلح كبرى الشكل الاول  
او عكس الصغرى بصيرتها اولاً وينتج النتيجة المطلوبة الى هذا ان  
بعد ثم النتيجة وذلك اننا نفرضها يكون عكس الصغرى كلية يصلح كبرى  
الشكل الاول وهذا ما هو فرضه الثاني فان صغره سلبية متعكس نفسها  
واما الاول والثالث فنصونهما موجبة لا يتعكس الجزئية واما الرابع فنصونه  
سلبية جزئية لا يتعكس ولو فرض انعكاسها لا يكون الجزئية ايضا وبشرط  
في الشكل الثاني ايجاب الصغرى مع كلية احداهما اي المقدمتين اما الاول  
فلان الصغرى لو كانت سلبية فالكبرى اما ان يكون موجبة او سلبية واما  
كان يحصل الاختلاف واما اذا كانت موجبة فلانها اذا قلنا لا شيء من الاشياء  
بغيره وكل ان جبر ان فالحق الايجاب ولو برهنا الكبرى بقولنا كل انسان

فالحق كان الحق السلب واما اذا كانت سالبة فلانا اذا بد لنا الكبرى بقولنا لا  
 من الاول ان بعضا من فالحق الايجاب واما بد لنا بقولنا لا شيء من الاول  
 بخلاف فالحق السلب واما الثاني فلان المتقدمين لو كانتا جزئيتين احتمل ان يكون  
 البعض المحكوم عليه بالاكبر من الاوسط غير البعض المحكوم عليه بالاصغر منه فلم  
 تعدية الحكم من الاوسط الى الاصغر مثلا اذا قلنا بعض الحيوان انسان وبعضه  
 فرس فالحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية  
 والفرس المنتجة في هذا الشكل بمقتضى هذين الشرطين مستترة لان شتر  
 ايجاب الصغرى استقطب ثمانية اضرب كما في الاول واستر اكلية احد  
 استقطب ضربين آخرين وهما الكبرى ان الجزئتان مع الصغرى الموجبة  
 الاول وهو المركب من موجبتين كلتيهما ينتج موجبة سالبة لقولنا كل ب  
 ج وكل ب ا فبعض ج ا الثاني من كلتيهما والكبرى سالبة ينتج سالبة  
 لقولنا كل ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا الثالث من كلتيهما  
 والكبرى كلية ينتج موجبة سالبة لقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا  
 الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية لقولنا  
 بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا الخامس من موجبتين الصغرى  
 كلية ينتج موجبة سالبة لقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا السادس  
 من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية لقولنا كل ب ج



وبعضها ليس فبعض ليس والمصدر اشار الى الاول والثالث بقوله:  
 لينتج الموجبان مع الموجبة الكلية اى الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبة  
 الكبرى والموجبة الصغرى مع الموجبة الكلية او الموجبة مع الموجبة  
 الجزئية اى الموجبة الكلية الكبرى مع الموجبة الجزئية الكبرى موجبة جزئية  
 وانما جميع بين الفقر الثالث لاشتهر كما في النتيجة والى الثاني والرابع بقوله: ومع  
 السالبة الكلية اى الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى الموجبة  
 الجزئية الصغرى مع السالبة او الكلية مع السالبة الجزئية  
 اى الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الجزئية الكبرى سالبة جزئية بالخلاف  
 وهو ان يؤخذ بعض النتيجة ويجعل الكلية كبرى وصغرى ايضا كبرى وصغرى جزئية  
 من الشكل الاول باثباتى الكبرى وهذه الكبرى فى الفرض كلية او عكس الصغرى  
 فيرجع الى الشكل الاول وهو انما يكبرى فيما يكون فيه كبرى ليصلح كبرى  
 الشكل الاول وهو الاربعة الاول او عكس الكبرى ليصلح شكلا رابعا فمعه عكس  
 الترتيب ليرتبه شكلا اولاد ينتج نتيجة فمعه عكس النتيجة وذلك انما يكبرى  
 فيما يكون فيه كبرى موجبة ليصلح عكس صغرى للشكل الاول يكون الصغرى كلية ليصلح  
 كبرى كما فى الاول الخامس او الرد الى الشكل الثاني بعكسها اى الصغرى  
 والكبرى كليهما وذلك انما يكبرى فيما يكون كبرى سالبة كبرى ليصلح عكسها كبرى  
 الثانى ووجه ترتيب الفروض ان الاول اخص الفروض النتيجة لا يوجب الثانى

اخص الفرد المتخيل للسبب تقدم بالاشرف على الاول وقدم الثالث والرابع  
 على الاخرين لاشتمالها على كبر على الشكل الاول وقدم الاول على الثاني لاشتمالها  
 على الثالث على الرابع لكون كبراه موجبة والى مسطح اسادس لكون كبراه موجبة  
 موجبة وفي الشفان هذين الشكلين وان جعنا الى الاول على النحو  
 الذي عرفت فلها خاصية لم يمت بعد ارتدادها اليه وهو ان الطبيعي  
 امر تقضي طبيعة الشيء السلبية في بعض المقدمات ان احد الطرفين فيه  
 متعين للموضوع عينه او المحولية كما ترى فقولنا كل انب كان انب هو ان  
 حتى لو عكس ذلك البعض يرجع الى الشكل الاول كان ذلك امر غير طبعي  
 فالتاليف الطبعي اى حاصل من تقدمين طبيعيين هما بالتسليم الاحد على احد  
 هذين الشكلين فليس بينهما من هذين الشكلين غنية به بالاول فلا يلزم  
 من البحث منها الاستدراك كذا الحال في الشكل الرابع لجواز ان لا يتقدم  
 المقدمات على وجه يراعى فيها الامر بطبيعي الاعلى و يشترط في الشكل  
 الرابع ايجابها اى المقدمات مع كلية الصغرى او اختلافها اى المقدمات  
 في الكلية مع كلية احدهما والا اى وان لم يتحقق احد شرطين لزم  
 الاختلاف لانه حينئذ لزم احد الامر الثلثة اما سلب المقدمات او ايجابها مع  
 جزئية الصغرى او اختلافها في الكلية مع جزئيةها وعلى التقادير يحصل الاختلاف  
 اما اذا كانا سلبتين فلانا اذا قلنا لا شئ من الانب

فالحق السلب والوجود الكبري بقولنا لا شيء من الصالحات من فالحق الايجاب  
 واما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلا بد بعد ذلك قولنا بعض الحيوان ان  
 وكل فالحق حيوان مع حقيقة الايجاب اذ كل فرس حيوان مع حقيقة السلب  
 واما اذا كانتا مختلفتين بالكلية مع كونها جزئيتين فالحق الموجبة ان كانت موجبة  
 صدق قولنا بعض الناطق ان وبعض الحيوان ليس ناطق او بعض الفرس ليس  
 وصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كانت كبرى صدق  
 الثاني ليس فرس وبعض الحيوان ان فالحق الايجاب وبعض الناطق  
 ان فالحق السلب ضرورة نتيجة كسب هذا الاشتراط تمامه سقوط الرابع  
 بعضهم البتة وخرين بعضهم الموجبة والصغرى وخرين بعضهم  
 الجزئية الاول وهو المركب من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل  
 ب ج وكل ا ب فبعض ج ا و الثاني وهو المركب من الموجبتين والكبرى جزئية  
 ينتج جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا و الثالث وهو المركب  
 من كليتين والصغرى كلية ينتج كلية كقولنا لا شيء من ب ج  
 وكل ا ب فلا شيء من ج ا والرابع وهو المركب من كليتين والصغرى موجبة  
 ينتج كلية جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا  
 والى مس هو المركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة  
 جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا والسادس هو

المركب من بنة جزئية صغرى وموجبة ككلمة كبرى ينتج ما بنة جزئية كقولنا بعض  
 ب ليس ج وكل اب بعض ج ليس ا ب مع هو المركب من موجبة صغرى  
 وما بنة جزئية كبرى ينتج ما بنة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب بعض  
 ج ليس ا واثنا من هو المركب من بنة ككلمة صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج ما بنة  
 جزئية كقولنا لا شئ من ب ج وبعض ا ليس ب بعض ج ليس ا شئ الى  
 الاول بقوله لينتج الموجبة الكلية مع الرابع اى الموجبة الكلية الصغرى  
 مع الكبريات الرابع اى الموجبة الكلية والجزئية والاب بنة الكلية والجزئية  
 والى الخامس بقوله والجزئية مع السالبة الكلية اى الموجبة الجزئية الصغرى  
 مع اب بنة الكلية الكبرى والى الثالث والسادس بقوله والسالبان مع  
 الموجبة الكلية اى اب بنة الكلية والجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى  
 والى اثنان من بقوله والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية اى اب بنة الكلية  
 الصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى موجبة جزئية ان لم يكن بسلب  
 فى شئ من المقدمين وانما هو فى الاول واثنا فى من تلك الغروب ولا  
 اى وان لم يكن لك بل كان هناك سلب فسالبة جزئية وانما هو فى الرابع  
 والى مس ا ب وس ا ب مع واثنا من منها الا فى ضرب واحد وهو  
 اثنان فانه ينتج بنة ككلمة على ما عرفت بالخلف والمراد به هنا ان  
 يوفق بعض النتيجة ويضم الى احدى المقدمين لينتج نتيجة يتكسر اياها فى المقدمة

الاخرى ولا يجري الا في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والخامس  
 وكون البواني او بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول بعد النتيجة ولا يجر  
 الا حيث يكون الكبرى موجبة والصغرى كلية ليصح جعل الكبرى صغرى الشكل  
 الاول والصغرى كبراه ويكون النتيجة مع ذلك قابلة للاعكاس كما في الاول  
 والثاني والثالث والثامن ايضا ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت  
 احدى الخاضعين او بعكس المقدارين نفسيهما فارجع الى الشكل الاول  
 ولا يجري الا فيما يكون الصغرى نسبة موجبة والكبرى كلية ينعكس  
 كما في الرابع والخامس او بعكس الصغرى بعبر شكلانينا ولا يجري الا  
 حيث يكون المقداران مختلفين في الكيف والكبرى كلية والصغرى مع ذلك  
 قابلة للاعكاس حتى تحقق شرط التناجيه على امر وما ذلك الا في اثنى عشر  
 والخامس والسابع ايضا ان انعكست السالبة الجزئية او بعكس الكبرى  
 بعبر شكلانينا ولا يجري الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للاعكاس  
 ويكون الصغرى او بعكس الكبرى كلية كما في الضرب الاول والثاني والرابع  
 والخامس ايضا ان انعكست السالبة الجزئية وقد نظم ضرب الاشكال الاربع وذلك  
 من الاماكن هكذا  $\frac{ا}{ا} \frac{ب}{ب} \frac{ج}{ج} \frac{د}{د}$  حاجب ثمين راست  $\frac{ب}{ا} \frac{ج}{ب} \frac{د}{ج}$  حاجب واهين  
 $\frac{ا}{ا} \frac{ب}{ب} \frac{ج}{ج} \frac{د}{د}$  حاجب اح واهين سويين راست  $\frac{ب}{ا} \frac{ج}{ب} \frac{د}{ج}$  حاجب واهين  
 وارجع شكل جارمين رافن  $\frac{ا}{ا} \frac{ب}{ب} \frac{ج}{ج} \frac{د}{د}$  اشار بالالف الى الموجبة والكلمة وبالباء الى السالبة

وبالحجيم الى الموجب النسبية وبالهدال الى السالبة الجزئية على ترتيب حروف ابجد  
 ولما وقع الفراغ من بيان شرايع الاشكال الاربع بحسب الحكم والكيف  
 اوردان بين شرايعها بحسب الجهة فقال ولما شرايعها اتت جميعا بحسب الجهة  
 في المخططات هي ثمانية الحاصل من خطا الموجهات بعضها مع بعض ففي الاول  
 هو فعلية الصغر على مذهب الشيخ لانه سلف من قوله فيقدم الاندراج فانها  
 لو كانت ممكنة لا يتعدى الحكم من الاوسط الى الاضيق لان الكبرى تدل على ان  
 كل ما هو اوسط بالفعل محكوم عليه بالاكبر والاضيق ليس ما هو اوسط بالفعل بل لا يمكن  
 فجاز ان لا يخرج من الفرق الى الفعل فلم تبعه الحكم من الاوسط اذ به على ما لا يخفى  
 وذهب هو اى الشيخ والافاض الى انتاج الممكنة في هذا الشكل لانها  
 اى الممكنة ممكنة مع الكبرى لان كل ما هو ممكن بحسب نفس الامر ممكن مع كل  
 ما هو ممكن بحسبها فامكن وقوعها اى الممكنة معها اى الكبرى لان كل ما هو  
 ممكن مع شئ يمكن وقوعه لا مران حيث الامكان يستلزم لامكان مع الاطلاق  
 فلا يلزم من فرض الوقوع اى وقوع الممكنة مع الكبرى محال فيلزم النتيجة  
 واجيب بانه لا يلزم من ثبوت امكان شئ مع شئ اخر امكان  
 ثبوته معه اى وقوعه معه بمعنى ان ثبوت الامكان لا يستلزم امكان الثبوت  
 الا ترى من الجائز ان يكون وقوع الصغرى افعالا عند الكبرى  
 اى ما غار فلا يمتنعان فلا يكون ثبوتهما مع الكبرى فلا يلزم النتيجة كوقوع نحو كل ما

مركوب به بالا مكان بدفع صدق كل مركوب زيد زس بالفرد في ثمانية  
 لان الامكان كيفية الثبوت فتكون الامكان مستلزما لامكان الفعلية في الجملة  
 في الازل او قبل الازل على سبيل الدوام والاستمرار او على سبيل عدم الازلية الامكان  
 لا يستلزم الامكان الازلية على عرفت و تارة اخرى يمنع لزوم النتيجة  
 على تقدير الترفع اى دفع الصغرى وتعليقها اذن الحكم في الكبرى على  
 ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر والا صغر ليس اوسطا بالفعل في نفس الامر  
 بل على ذلك التقدير فلا يلزم تعدية الحكم منه اليه فلا يلزم النتيجة فتفكر والحق  
 في الجواب ان يقال ان اخذ الامكان المعتبر في تلك الحكمة بالمعنى  
 الاخص وهو سلب الضرورة بالمعنى الاعم فهو اى الامكان مساويا للاطلاق  
 كالذوات للضرور بالمعنى الاعم على عرفت سابقا لانه ان يقتضى التستاهل  
 وشاوبان فيلزم النتيجة وعلى تقدير امكان الصغرى كما يلزم تقدير إطلاقها  
 ولا اى وان لم يوجد بالمعنى الاخص من معنى سلب الضرورة انما شبهة من  
 معنى الامكان الذاتي فلا يلزم النتيجة فان الممكن بهذا المعنى يجوز ان يكون مستغابا  
 فهو ان لم يلزم من فرض وقوعه الحال بالنظر الى ذاته لكن يجوز ان يلزم منه الحكم بالنظر  
 الى الواقع كعدم العقل الاول الذى يلزم منه عدم التوابع في الواقع هذا اذا علم الوجهات  
 المعبرة تلك مشروا الاختلافات الحاصلة من ضربها في نفسها ما به وتكون لكن مشروا  
 فعلة الصغرى في هذا الشكل اسفلا مشهور بن اختلافات حاصلة من ضرب الممكنين

في ثلثة عشر فقيمت النتيجة منها ثلثة واربعون اختلاطات وانما بقية في جملة النتيجة  
 اثنا عشر بقية فمما النتيجة كاللبرى ان كانت اى الكبرى من غير الوصف  
 الاربع دى عشرة وثلثون واربعين بان يكون احد التسع الباقية وذلك  
 وتسعون اختلاط حاصلة من ضرب احد عشر في تسعة والاى ان لم يكن الكبرى  
 بل كانت بل احد ثلثة وذلك اربعة واربعون اختلاط حاصلة من ضرب احد عشر  
 في اربعة فالنتيجة هكذا الصغرى محدثا عنها اى من الصغرى قيد الوجود اى  
 الادوام والافردة المكان وكذلك الفروع المختصة بها  
 اى التى لم يكن فى الكبرى سواها كانت ذاتية او ضمنية ان كانت  
 ومنضمات اليها اى الصغرى قيد الوجود المكان فى الكبرى كما اذا كانت  
 احدى الخاصتين والامانة الكبرى اذا كانت احد التسع وثانيتها ثمانية  
 للصغرى اذا كانت احد الاربع وثانيتها قيد الوجود من الصغرى لا يتعدى الى  
 النتيجة بل لابد ان يكون واما ان الفردة المختصة بالصغرى لا يتعدى ايضا  
 وخامستها ان قيد الوجود فى الكبرى يتعدى الى النتيجة ويضم اليها دورا ثمانية كدورة  
 في المخططات و يشترط في الشكل الثانى بحسب الجدية اكل منها احد من  
 احد هادوام الصغرى اى كونها فردية او دائمة او انعكاسية البنية الكبرى  
 اى كونها من القضايا الست المنعكسة السوابق فانه لو انفسا كان الصغرى غير الفردية  
 والدائمة دى عشرة والكبرى احد التسع الباقية المنعكسة السوابق وانفسا الصغرى كانت



الخاصة والوقفية اخص الكبريات الوقفية واختلاف الصنوي المشروطة التي  
 والوقفية مع الكبرى الوقفية غير منتج لاختلاف الموضوعية لمحتاج لا يبعد  
 لاشي من المنخفض بمعنى بالضرورة ما دام منتخفا او في وقت معين لا دانا وكل  
 معنى بالضرورة في وقت لا دانا مع امتناع السلب ووجود الكبرى بقولنا كل  
 شمس مضمينة في وقت معين لا دانا امتناع الايجاب ومعنى لم ينتج ان الاختلاف  
 لم ينتج سائر الاختلافات لاستمرار عدم انتاج العلم و ثابته كون الممكنة  
 مع الضرورية او مع كبرى مشروطة بمعنى ان الممكنة عامة كانت او خاصة  
 لا يستعمل في هذا الشكل الامع الضرورية سواء كانت صغرى او كبرى او مع  
 كبرى مشروطة عامة : وحاصله ان الممكنة النكاح صغرى كانت الكبرى ضرورية  
 او مشروطة عامة او خاصة والنكاح كبرى لم يكن الصغرى الا ضرورية فقط  
 اما الاول فلان قد علم من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا ينتج مع السبع الغير  
 بالممكنة السبب فلما استعمل الممكنة الصغرى مع غير ضرورية بالقياس كان اختلافا  
 مع الدوام الثابت اضي الدائمة والعرفيتين لكن اختلافا مع الدائمة عقيم لانا  
 فلما كل روي فهو اسو بالامكان ولاشي من الروي باسو دانا امتناع السلب  
 ووجودنا الكبرى بقولنا لاشي من التركي باسو دانا امتناع الايجاب ويزعم  
 عقم اختلاف الممكنة الصغرى مع العرفيتين اما الوقفية العامة فلان الدائمة اخص  
 وعقم الاخص بوجوبهم العلم واما مع العرفية الخاصة فعدم انتاج خبرتها مع الممكنة

وما الجزء الاول فقد عرفت الحال فيه واما الثاني اعني اللادوام فلان الاصل لا  
 كان مخالفا للممكنة في الكيف كاللاودوام هو ان قال لها فيه وقد عرفت انه لا اتباع  
 في هذا الشكل من متفقين في الكيف وادام منتج العرفية الخاصة مع الممكنة بمقتضاها  
 يكون اختلاطا معها عينا او لا يعني بالاتباع انقضبة المركبة مع قضبة اخرى الا  
 احد جزئيهما مع عدم اتجاها عدم جزئيهما معها واما الثاني فلانه قد عرفت من  
 الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيمة فلا تستعمل  
 الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطا مع الدائمة وهو غير منتج لانها اذا  
 قلنا كل رومي ابيض وانما لا شيء من الرومي بابيض بالا مكان فالجواب لا يجاب  
 وهو بدلتا الكبرى بقولنا لا شيء من الهندي بابيض بالا مكان لان الممكن  
 ثم الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل بحسب مقتضى الشطرين اربعة وثلاثون لانه  
 سقفا بالشرط الاول سبعة وسبعون اختلاطا حاصلة من ضرب احدى عشرة  
 صفوي في سبع كبريات وبالشروط الثاني سقفا ثمانية الممكنة الصفوي مع  
 الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والاضابطية في اتجاها ما است را بطول  
 والنتيجة دائمة ان كانت هناك دوام يعني ان اللادوام معدوم على  
 احدى مقدمتيه بان يكون ضرورية او دائمة والا اي وان لم يكن هناك دوام  
 فكما الصفوي اي النتيجة كالصفوي كحد وفاعتبار اي من الصفوي قيد الوجه  
 اي اللادوام واللا ضرورية والضرورية سواء كانت مصفية او غير مصفية وفيه ما فيه

فان نتاج الضروريتين دائمة فاما لم نعلم ينكس الى الضرورية كتحسينها واما اذا  
 انكسرت وقد سبق من قبل ان ينكس الفاعل من الضرورية لانه اذا  
 قلنا كل ج ب بالضرورة ولا شيء من ج ب بالضرورة ينتج لا شيء من ج ب بالضرورة  
 فاما اذا عكسنا الكبرى ونضمه الى الصغرى فنقول كل ج ب بالضرورة ولا شيء  
 من ج ب بالضرورة ينتج من ثانيا في الاول لا شيء من ج ب بالضرورة ولا شيء  
 في الشكل الثالث بحسب ما من كون الصغرى فعلية لانه لو كانت  
 لم يتعد الحكم في الكبرى على امر او وسط بالفعل والاول وسط ليس بالفعل بالفعل بالامكان  
 فبما ان لا يبعد من الاصول بالفعل على الاول وسط فليس يدرج الاصول تحتها فلا يفرم من حكم  
 بالاكبر على الاول وسط المحكوم به على الاصول والشرط المذكور اسقطا سنة وتشرين  
 اختلاطا كما في الاول بقيت بانه وثقة واربعون اختلاطا والاضابط في اثباتها  
 ما ارشاد به بغيره والنتيجة كما الكبرى في جميع الوصفيات اى كانت  
 غير الوصفيات الاربعة بل كانت احدى الوصفيات الباقية والا اى ان لم يكن  
 الا انكسرت بل كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربعة فلعكس الصغرى  
 فانتيجه كعكس الصغرى محذوف فاعنه اى من العكس قبل لا دوامه ان كان  
 العكس مقبدا به ومضمون اليه اى العكس لا دوام الكبرى ان كانت احدى الوصفيات  
 وانما ترك المعنى لفظا الشكل الرابع بحسب المحنة بطول الكلام فيه ولا وقع الغرض  
 من الاقتران في اهمى شرع في الاقتران في الشرطى فقال ثم الاقتران في الشرطى

اما يتركب من متصلتين او منفصلتين او من حلقية ومنصلة او حلقية  
 ومنفصلة او منصلة ومنفصلة فمنه خمس قسم وينعقد فيه اى في  
 هذا القسم من الاقسام في الاشكال الاربعة لان الامر المشترك بين المقدمين  
 وهو بمقتضى الاوسط هنا المكان تاليا في الصغرى ومقدما في الكبرى كقولنا كلاما كان  
 في ب ف ه ط وكلاما كان ط ف ه ز فهو الشكل الاول والكان تاليا فيها فهو الشكل  
 الثاني والكان مقدما فيها فهو الثالث والكان عكسا للاول فهو الشكل الرابع  
 والعدد من بين الاربعة الخمس وهو القسم الاول اى يتركب من منصفين  
 الا ان الشكليات على طرفه كالحقيقة فلهذا قسم لان الاشتراك بينهما اى في جزء  
 تام من كل واحد منهما اى المقدم بكماله او الثاني اى في جزء غير تام منهما اى في جزء  
 من المقدم او الثاني اى في جزء تام من احد هما غير تام من الاخرى والمطروح  
 منه اى الذي هو قارب بالمطرح من ذلك القسم هو اشتراك المقدمين  
 اى الصغرى والكبرى في جزء تام منهما اى المقدم بكماله او الثاني بكماله و  
 فلهذا النتائج اى نتائج الاشكال الاربعة هنا وكذا حال النتيجة  
 في الكلية والكيفية فيه اى في المطروح القسم الاول كما في الحلقية من جزئين  
 حتى يشترط في الاول اى بالصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف مقدمته  
 في الكلية وكلية الكبرى وفي الثالث اى بالصغرى مع كلية احداهما وكلية الاخرى  
 الشكل الاول المطروح الرابع والثاني مطروح جزئيا على ما عرفت وكذا الحال

وكذا الحال في عدد ضرب الاشكال الاربعة الاربعة فان الفردية لا  
 غير انية ههنا فانتاج اللزوميتين لزوميتين الشكل الاولين لا بد  
 انما جبرين سواء كان الاقتران في حليل او شرطيا واما اذا كانت المقدمات متباينتين  
 ففي جواز تركيبها من بعضها فلا واذ كان احداهما لزومية والاخرى اتفاقية  
 فغاية تفصيل كما في شرح المطالع وههنا اي في نتائج اللزوميتين لزومية في الاول  
 مثلث او درج الشيخ في الشفاء وهو ان يخل انه يصدق قولنا  
 كلما كان الاثنان فردا كان عددا لان العددية لازمة للفردية كما ان الفردية  
 لزومية وكلما كان عددا كان زوجا لان العددية الاشئس بحسب نفس الامر  
 مستلزمية لزومية مع كذب النتيجة وبنوعنا كلما كان الاثنان فردا كان  
 زوجا وحله كما قيل انما صاحب المطالع كون الكبرى لزومية وانما هي  
 اي الكبرى اتفاقية لان زوجية الاشئس بفردية الفردية على جميع اوضاع  
 الممكنة الاجتماع مع الفردية او من جهة تلك اوضاع فردية الاشئس وازوجية  
 بفردية على هذا الوضع بل بينهما مجرد مصاحبة بحسب الواقع فكان اتفاقية والاشئس  
 غير منتجة من الشكل الاول كما صرحوا ان الانتاج مشروط بكون الحد الاوسط مقفلا  
 في اللزومية وقد يجاب عن ذلك المنع والجواب ان المطالع بان قولنا كلما  
 كان الاثنان عددا كان زوجا لزومية وذلك لان العددية مفقودة  
 على الزوجية لان العددية من الاوضاع النابتة للوجود وكذا قولنا كلما كان

الانسان من جودا كان زجا زوجه ايضا لان تحقق الاثنين في نفس الامر  
 يقتضي الزوجية ومنتج نكاحكم لما منعتم من قولنا كلما كان الانسان عددا  
 كان زجا و قد اشارة الى كون الجواب جديا فان المحيب منصفة الشك  
 وهو من حيث انه شك لا يسم انتاج الفرد من بين زوجين فليس له ان يحجب  
 باثبات المقدمة الممنوعة بهذه النمط اي انتاج الا بطريق الا لازم اقول  
 لان ان تمنع الصغرى وهو قولنا كلما كان الانسان عددا كان موجودا  
 فاننا لانهم از عدية الاثنين الفرد معلول الوجود وان كانت عدية  
 الاثنين الزوج معلولا لان الممتنعات اشياء عادية غير معللة بل المعلول  
 وهو المكس الذي فلا يصدق الفرد المكس على الاكثري وان تمنع الكبرى  
 وهو قولنا كلما كان موجودا كان زجا بنا على ان العام لا يستلزم الخاص  
 واللام يكن العام عاما ولا الخاص خاصا ولا شك ان موجودية الاثنين اعم  
 من زوجية واليه اشارة بقوله لان وجود الاثنين الفرد من جملة وجود  
 الاثنين نعم يصدق الكبرى كلية اتفاقية متحقق الزوجية على جميع التقادير  
 الواقعة بوجود الاثنين وقد عرفت انها غير منتجة ولو تشبث في صدق الكبرى  
 بكونها امي الزوجية من لوازم الكاهية امي امية الاثنين فيبزم موجودية  
 للزوج وصدق النتيجة المفروض كذبها في هذا الجواب الذي  
 نائبة للشك وهو قولنا كلما كان الانسان فردا كان زجا فان الزوجية لما كان

من لزوم ما بينه الاثنان لم يفتك منها على اى تقدير كان فتأمل اشارة  
 الى ان كذب النتيجة بناء على لزوم الاجتماع بين المتناقضين لكنه مشترك  
 بالاختصاص والشيخ الرئيس في المحل بناء على انه من ان المقدم  
 المحال لا يستلزم ان لا يصادق بحسب الامر ان الصغرى كاذبة اى  
 اذ لا لزوم بين المقدم والتالى على رايه اقول قولنا كلما لم يكن الاثنان  
 عند ذلك لم يكن فردا يصدق لزومه فان انتفاء العام مستلزم  
 لانتفاء الخاص وهو ينكسر بعكس النقيض الى تلك الصغرى وهو نون  
 كلما كان الاثنان فردا كان عددا ولو قبل نظر الى راي الشيخ ان انتفاء العام  
 مستلزم لانتفاء الخاص اذا لم يكن انتفاء العام مملدا لانتفاء الخاص صادقا فلما  
 يلزم ح ان لا ينكسر الموجبة الكلية بعكس النقيض كنفسيها فانه كثيرا ما يكون التناقض  
 من انتفاء العامة كقولنا كلما كان الاثنان موجودا كان شئ موجودا فانهم كذا  
 نقل منه في الحاشية ومنه اى ما ذكرناه يستبين ضعف مذهبه و  
 المحل في الجواب منع كذب النتيجة وهو نون كلما كان الاثنان فردا كان  
 بناء على تجويز الاستلزام بين المتناقضين بناء على جواز استلزام المحل  
 محالا اخر على ما مرارا وبقياء البحث اى سميت الاقتران في الشرط على ما ذكره  
 في المبسوطات كشرح المطالع وغيره ولما وقع الفراغ من القياس الاقتران  
 شرع في الاستثنائي فقال والاستثنائي تركيب راسا من مقدمتين

احدهما شرطية متصلة كانت او منفصلة واخرها مطلية وصيغة اثبت  
 فيها من احد جزئي الشرطية او وصية نفى منها ذلك ولا بد لانتاج القياس  
 من شرط الطائفة واليهما بقوله ولا بد من كونها اي الشرطية موجبة هذا هو  
 الشرط الاول فانها لو كانت بية لم ينتج شيئا من الوضع والرفع فان معنى  
 الشرطية ان البية سلب اللازم او العناد وان لم يكن بين امرين لزوم او عناد  
 لم يلزم من وجود احدهما او عدمه وجود الاخر او عدمه لئلا يثبت كاش شرطية  
 فيما اذا كانت متصلة او عنادية فيما اذا كانت منفصلة وذلك هو الشرط الثاني  
 وذلك لان العلم بعينه والاتفاقية او كنهها معروف على العلم بعينه واحدها  
 او كنهها نفي العلم بعينه واحدها الطرفين او كنهها من الاتفاقية لزم الدوام  
 ولا بد ايضا من كونهما الشرطية او كنهها الاستثناء اي الوضع  
 والرفع وهذا هو الشرط الثالث لانه لو انتفى الامر انهما اصل ان يكون  
 اللازم او العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع اخر فلا يلزم من  
 اثبات احد جزئي الشرطية او قبه ثبوت الاخر او انتفاءه فحينئذ شرط  
 لا بد لانتاج القياس استثنائي منها ففي المتصلة اي الشرطية التي هي احد  
 جزئي القياس الاستثنائي ان كانت بفتح وضع المقدم وضع التثنية  
 تكون كما كانت الشرطية فانها لو لم يكن الشرطية فانها لم يوجد لان  
 وجود الملزم مستلزم لوجود اللازم ولا عكس ارفع الثاني لا ينتج



وضع المقدم لجواز العتبة اللازم وصدق الامم لا يستلزم صدق الاخص وينتج  
 رفع التالي رفع المقدم كما اذا رفعنا الثاني المثال المذكور فصدقنا كمن انما يستلزم  
 ينتج فانتسب بطلان فان انتفاء اللازم ملزوم لانتفاء الملزوم ولا يمتنع  
 اى رفع المقدم لا ينتج رفع الثاني لجواز ان يكون المقدم اخص ورفع الاخص لا يوجب رفع  
 وجهنا شك وقيل بل عن اخص وهو شك صعب وهو منع استلزام  
 الرفع الرفع اى رفع اللازم رفع الملزوم لجواز استحالة انتفاء اللازم  
 فاذا وقع ذلك الانتفاء لم يبق اللزوم احدى بين اللازم والملزوم معه  
 مع ذلك الانتفاء بنا وعلو جواز استلزام المحال افراد الامم بين اللزوم فلا يلزم  
 انتفاء الملزوم اقول حله ان اللزوم حقيقة امتناع الانفكاك  
 في جميع الاوقات اى زوم الشئ على شئ عبارة عن امتناع انفكاك الاول عن الثاني  
 في جميع الزمان والادوات فثبت الانفكاك حدوث عدم بقاء اللزوم  
 داخل في الجميع اى في جميع تلك الاوقات فثبت المنع يرجع الى منع اللزوم خارج  
 يرجع الى عدم بقاء اللزوم في وقت انتفاء اللازم الذي هو محتمل وقد فرض وجوبه  
 اى اللزوم حقت ولا يخفى عليك انه لو قرر الاغراض تقر برأيه يقال لا نسلم  
 استلزام الرفع للرفع لجواز استحالة انتفاء اللازم فاذا وقع جاز ان لا ينتفى اللزوم  
 لجواز استلزام المحال اخر فلا ينتفع هذا الجواب قبيل وفي المنفصلة اى اذا  
 كانت الشرطية التي اى احدى معنى القياس لا تستلزم منفصلة ينتج الرفع

كما نفع الجمع اى شئ استثنى من اى جز كان يفيض الا اذا كانت بالجمع  
 لا شئ الا جماع بينها ولا عكس لمواز ارتفاعها فيكون لها نتيجتان بسبب شئ  
 العين كفون اما ان يكون هذا الشئ شجر او حجر الكنه شجر فهو ليس بحجر وبتج  
 الرفع الوضع كما نفع الخلو اى شئ استثنى يفيض اى جز كان غير الاخر  
 اذا كانت مانعة الخلو لا شئ ارتفاعها ولا عكس لا مكان اجتماعها فيكون لها  
 نتيجتان بسبب شئ النقيض كفون اما ان يكون هذا الشئ لا حجر او شجر الكنه حجر  
 فهو لا شجر كنه شجر فهو لا حجر والخفية يفيض النتائج الاربعة اى اذا كانت  
 المنفصلة خفية يتبع وضع كل جزا رابع كل جزا وضع الاخر لا شئ الجمع بينها  
 فتع اربع نتائج بينها وبين استثناء العين وبتبا عينا استثناء النقيض  
 كفون اما ان يكون هذا الكنه زوجا او فردا الكنه زوج فليس بفرد كنه ليس بزوج  
 فهو فرد كنه فرد فليس بزوج كنه ليس بفرد فهو زوج والقياس المركب تسام  
 موصول النتائج ان صرح بتا بجه كفون كل ج ب وكل ب د فكل ج د  
 ثم كل ج د وكل ج د فكل ج د ثم كل ج د وكل ج د فكل ج د وانما هي  
 الاول موصول النتائج بصلها بالمفادات و الثاني مفصولها تفصيلها  
 المفادات في الذكر وان كانت مرادة بسبب المعنى اقرب مستعد لان القياس  
 المركب بالتركيب مفادات يتبع مفادات منها نتيجة وهي مع المفادة الاخرى  
 نتيجة اخرى وصح ج الى ان يحصل المط وهو ان يكون اذا كان القياس <sup>المط</sup> المتبع

يحتاج منه اذ احدهما الى الكسب يقاس اخر الى منها الكسب المباد  
 ابد بينه فيكون هنا قياسات مترتبة محصلة المطلوب لا قياس واحد ولا شيء  
 مركبا ومنه اي من القياس المركب الخلف وهو ما يقصده اثبات  
 المطلوب بابطال نقيضه بان يفرض لولا صدق نقيضه لاستحالة ارتفاع  
 النقيضين لكن نقيضه فواقع فيكون هو واقعها وانما يسمى ضحا اطلاقا بلزوم الخلف  
 اي المحال على تقدير نقيضه المطم اولا لا يتقبل منه المطم من خلفه اي من وراءه  
 الذي هو نقيضه وهو ليس قياسا واحدا بل يحمل الى قياسين والبراهين بقوله  
 وموجه الى افتراضي شرطي واستثنائي متصل استثنائي فيه نقيض الكسب  
 بان يفرض لو لم يثبت المطم ثبت نقيضه وكما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت  
 المطم ثبت المحال لكن المحال ليس ثابت فالمطم ثابت فالافتراضي مركب من متضمنين  
 احدهما اللازم منه بين مطلوب الموضع على انه ليس بيمين وبين نقيض المطم على انه  
 من والاخرى اللازم منه بين نقيض المطم على انه من بين امحالات النتيجة فنقصه  
 مركبة من المطم على انه ليس بيمين ومن الامر الملح واما الاستثنائي فمركب من متضمنين  
 لزوميه هي نتيجة الافتراضي ومن استثنائي نقيض الكسب والنتيجة فيه نقيض المقدم  
 والاستنقراء الذي هو قسم القياس مني انما قصر حجة يستدل فيها  
 من حكم الاكثر اي احوال اكثر البرزخيات على حكم الامر الكلي وادعاء  
 معلومات تقديره يحصل من تتبع احوال اكثر البرزخيات يستلزم معلوما تصديقا

متنفا كلينها و هذا اولى من تعريفه بانه الحكم على كل هو صريح في اكثر جزئياته لان  
 ذلك حكم نتيجة الاستقراء لا نفس وكذا من تعريفه بانه نصف الخزيات لا ثبات  
 حكم كل فان هذا النصف ليس معسلا ما قصد بقيا مرصدا الى مجهول نصفه وكونه  
 اف لم الحجة والدليل يقتضي ذلك فلا يكون نفس ذلك النصف بل مرعا من مقدار  
 يشتمل عليه وانما قال من حكم الاكثر لانه لو استدل من حكم بعض لم يكن استقراء

مقابل

ويسمى ذلك التزويد بالتسليم والتقسيم وهو يتبع الإيضاح أي <sup>الاصول</sup>  
 الاصل وابطال بعضها لتعين الباقي للعلة كما يقال <sup>لعل</sup> علة البيت اما الثاني  
 او الامكان والثاني بطله للنفذ في الصفات الواجبة فانها ممكنة لو كانت  
 تفصيل الاول والوجهان ضعيفان اما الدوران فلان الجزء الاخر من العلة الثانية  
 والشروط المتسوية مدار العلول مع انه ليس بعلة واما التزويد فلان جهر العلة  
 في الاوصاف المذكورة منزع لان التزويد غير حاضر فيجوز ان يكون شيئا غير  
 ولو سلم فلان ان المشترك اذا كان علة في الاصل يلزم ان يكون علة في الفرع  
 يجوز ان يكون خصوصية الاصل شرعا للعلة وخصوصية الفرع مانعة لها ولذا قال  
 وهو اي التمثيل انما يفيد الظن بالمدلول لا العلم والتفصيل اي تفصيل  
 بحيث التمثيل المذكور في اصول الفقه ثم الدليل له اقسام باعتبار الصورة وله  
 اقسام باعتبار الادة ولما رفع النزاع من الاول شرع في الثاني فقال  
 الصناعات الخمس وجه الضبط ان مقدمات الدليل ان تفيد تصديقا  
 او تحبيلا الثاني الشرع على الاول ان تفيد ظنا او جزاء الاول الخطبة وهي  
 الثاني المكان الجزم بيقينها فهو البرهان والا فان الجزم فيه عموم الاعتراف من بعض  
 او التسليم من الخصم فهو الجدل والا فالسفسط الاول منها البرهان وهو  
 القياس اليقيني المقدمات اي الذي يكون مقدما له باسرها يقينية سواء  
 كانت ابتداء كما اذا كانت احدى الضروريات او بوجهة كما اذا كانت نظرية

مستقيمة اليها وهذا بخلاف سائر القسام مثلا كغيره في كونه القياس مغالطة ان يكون  
 احده من مقدمتيه حتمية وان كان الاخر يقينية نعم يجب ان يكون ادون منها واما ان يكون  
 به فعل في المواقف من مقدمته مشهور في اخرى مستقيمة لا يسعي اليها شيئا  
 ذلك المقدمات اما مقبلة مرة غير متوقفة على السمع او مقبلة متوقفة عليه  
 ولما كان في الثاني موضع حقا بخلاف الاول فان النقل قد يقطع  
 وذلك اذا كان موقفا بالفضل بان ينظر في المعجزة الدالة على المحال لا بالفضل  
 والا يلزم الدور والتسلسل فاذن لا يكون جميع مقدمات البرهان مقبلة كما  
 يكون جميع مقدماته مقبلة نعم النقل المرفى في غير الموقر بالفضل ليس كذلك  
 اي لا يقيد القطع والافاشات صدق المعجزة ان كان بالفضل يلزم خلاف الفرض  
 وان كان بالفضل تنقل الكلام اليه وهكذا يلزم الدور والتسلسل واليقين  
 هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الثابت بحيث لا يزول شكك  
 المشكك ببقية الاعتقاد وخرج الشك والوهم والتخيل وبسائر الضرورات  
 وبالاجازم الظن وبالمطابقين للجهل المركب وبالثابت التقيد واصولها  
 اليقينية للضرورات وهي ستة واما النظريات فراجعها اليها ووجه القيد  
 ان الحكم في اليقينية اما النقل او المحسوس او المركب منها فان كان الاول  
 فحكم النقل ان كان مجرودا فهو الطرفين بحيث ادبيات وان كان بمراتب فلهذا  
 ان لا يقيد تلك الاوسطة عن الذهن عن نفسه لعدم ما دام لم يكن تلك القيد

ببادي نسبت نظريات وان كان الثاني في المبدأيات فان كان من  
 المحال ان نظرية محبت جيب وان كان من المحال ان الباطنة محبت جيب  
 وان كان الثاني فان لم يكن ان يكون محسوس او غيره فان كان الاول  
 المتواترات وان كان الثاني فان احتاج العقل من العقل الى تكرار المشاهدة  
 في المحربات والافني المحسبات فالاولى من تلك الضرورات ليست  
 الاولييات وهي اي قضايا يحتم العقل فيها بمجرد تصديق الطرفين  
 وملاحظة النسبة بينهما كقولنا الكل اعلم من الجزو والحق والاشياء لا تتغير  
 ولا يرتفعان وذلك الضروريات من ان يكون من بداهة او نظرية فان بداهة  
 الحكم لا تتوقف على بداهة الاطراف وتتفاوت الاولييات بتفاوت  
 الاطراف جلا ووضوحا عند الكل وخفاء عند البعض لنقصا عن مرتبة  
 قال في شرح المرافف وهذا القسم لا يتغير بغيره لان المشتقة الثانية  
 من التصورات وبداهة البداهة كعلم مطلق العلم منها اي من الاوليات  
 اعلم ان بداهة البداهة اما بداهة او كسبية اختلف فيه فذهب الامام الى جواز  
 كونها كسبية لان البداهة صفة خارجة عنه فجاز كونها مطلوبة بالبرهان و  
 الحقن الموقفي الى وجوب كونها بداهة لان البداهة اذا حصل من النفس  
 فاذا التفت الى كيفية حصوله علمت بحجراتها اذ بداهة حصل من سبب  
 وتبعه المصنف وقال وهو اي كون بداهة البداهة من الاوليات الحق لان

الجزم ببداهة البديهي بحجج تصور الطرفين والنسبة بينهما من غير حاجة الى  
 الدليل والنسبة والاحتياج الى النسبة بالنظر الى فناء تصور احد الطرفين  
 او نقصان العزيمة كالميتة والعبيث لا ينافر ذلك واثباته القطعيان  
 وهي اي تضاد يقتصر في الجزم فيها الى واسطة لا تغيب عن الذهن  
 عند تصور مدودها وسببي القطريات قضائيا قياسا لتمامها كقولنا لا يفرق  
 زوج فان من تصور الاربعة والزوج تصور الانف ثم يتبادر بين في الحال و  
 ترتيب في ذهنه ان الاربعة منفصلة وكل تقسم بمقتضى زوج فبقيت  
 قياسا معا في ذهنه ولذا قالوا انها قريبة من الاوليات واثباته  
 المشاهدات وهي بانكم نية الفعل اما بحس ظاهر اي بحركة كمنها جاز  
 الشمس وكونها مضيئة وكون النار حارة وبنه هي الحسبة اي المشاهدة  
 فسمى مضيئة حسبة فمستوى او بكم نية الفعل بحس باطن كالحكم بان النار  
 حارة وكونها مضيئة وبنه هي الحجابيات ومنها اي من الوجوه ان  
 الوجوهيات وهي التي بكم نية الفعل بواسطة الوهم وذلك ان كان ذلك الحكم  
 في المحسوسات اي في الامور المحسوسة لان الحكم في الامور المحسوسة صادق في كل  
 جسم في جهة لان الفعل بعيد في حكمه عن المحسوسات واما صاحب  
 المواقف من البقيثيات ونظائرها كانت الحسبة والحق بآب الوضوح لا كما  
 ويقع فيها اختلاف الاراد كما في غير ذلك بخلاف حكم الوهم في المحسوسات والموقوفات



المعرفة فانه اذا حكم عليها بالحكم المحسوسات كان حكمها كذا ذبا قطعاً حكمه بان كل موجود  
 لابد ان يكون في جهة وفي مكان وكذا انما ما تجد نفوسنا لا بالانسان  
 بنواتنا وافعالنا فانه لا يوجد انيات ما تجده بنفوسنا لا بالانسان الباطنية  
 ثم انهم اختلفوا في اقسام الحس كالحس الكلي كقولنا كل نار حارة مستفاد من الحس الجزئي  
 كثيرة فالاحساسات الجزئية بنفسها تقول الصفات الكلي من المبدأ القباض والذوال  
 والحق ان الحس لا ينفصل الاحكام جزئياً وحكم الكلي فيها ذكرناه صدر من العقل  
 معونة الحس بعد امتزاج الكلي بواسطة المنكرون لا فاقده ان الحس كس  
 صم وعشى فان القبح في الهيئة يودي الى القبح في البديهة لا نفاذهما و  
 الاربعة الحدسيات وهي ما حكم فيها بواسطة سمع البنايات القطعية  
 المتروكة وظهوراً دفعة من غير ان يكون هناك انتقال ثان من الاتفاق بين  
 الهندسة بحسب كعلم الصانع فعدنا لما شابهنا ان افكارنا حكمه متبينة  
 بانه عالم حكمه سياتر كذا الاما شابهنا اختلاف حال الفهم في شكلاته النورية بسبب  
 اختلاف اوضاعه من التمس فراد بعد احسننا منه ان نوع استفاد من نوره  
 ولا يجب في الحدسية المشاهدة فضلاً عن تكرارها كما قيل انما  
 السديد في شرح المتوفى حيث قال ولا بد في الحدسية من تكرار المشاهدة من مقارنة  
 القياس لثبتي فان المطالب العقلية انما السببية قد تكون حدسية لمع  
 المتابعة فضلاً عن تكرارها وانما السببية التجريبية وهي ما حكم فيه العقل

تكرار الفعل بين الواجب واللازم من تكرار الفعل اي فعل ما من حيث  
الجزء ومن انقسام قياسه على جملته وان الوقوع المتكرر على شيء واحد او اكثر  
لم يكن قاطعاً ولا بان يكون هناك سبب وان لم يعرف ما به من ذلك السبب اي علم  
حصول ذلك السبب حكم بوجوده مسبباً لغيره انما هو بالمشيئة لم يشترط  
وقد اخرج بعضهم في كونها اي الخبرات من اليقينيات فصد من كونها ضرورية  
كالحدسيات اي كما اخرج في كونها من اليقينيات بل جعلها من الظنيات فان  
تكرار الفعل وثلث بين لا يوجب الجزم وان افادوا ان الحان لجواز الخلف والحق  
ان كلاهما مع مقاربة القياس الحق من اليقينيات وبدون من الظنيات  
و اساطير المتواترات وهو اي التواتر اخبار جماعية يحيل العقل  
توطئهم وانما تم على الكذب فالتواترات ما شمل طرف ذلك الاخبار كلها  
بوجوده وذلك للكثر ثم عد التهم وتعيين العدد اي عدد تلك الجماعة  
بكونهم خمسة او اثني عشر او عشرين او اربعين او سبعين او غير ذلك ما ذكره  
ليس شرط في ذلك الاخبار بل الضابطة مبلغ اي عدد يفيد اليقين  
اي عدد كان فصد عيب الانتهاء اي انتهاء الاخبار الى الحسن بان  
يكون الخبر من الحسن فان احاد العقل في تلك التواطؤ لا يكون من لا فيها و كذا  
مسألة الطرف الاول الذي ثبت الاخبار فيه والآخر الذي هو زمان نقل  
الوسط اي هو متوسط بينهما يعني انه يجب دى جميع الازمنة في نقل الاخبار تلك

فيها ما لا يولم كمن الاول لك كان واحد الاصل ولولم يكن والافرك كان منقطع  
 وكل منها لا يقيد القطع على ما بين في موضع وهذا الثلثة بيني الحدس  
 التجربة والتميزات والكمالات فكل شخص مع نفسه لكنها لا ينتهض  
 ولا يقوم جهة على الغير اى مفرقة ذلك شخص الا بعد المشاركة اى اذا  
 في المقضية لما فر الحدس والتجربة والتميزات فلا ينتهض جهة على جاحد فاعلم  
 من بين تلك البدوى الاول التى هى الفروض والتميزات هى الاوليات اذ لا يتو  
 فيها الا انفس التفرقة كالبه والحيوان او نفس الفطرة بالعقائد المضادة للاوليات  
 كما بعض الجبال والوهم ثم انقضاء الفطرة ثم المثل بدات ثم الوهم وحص  
 المقاطع اى حصول البقية بعضهم فى البداهات والملاحظات  
 وله اى ذلك الحصر وجه كما هو ان المراد بالبداهات والاوليات ما يقرب  
 منها كالفطرة والمثل بدات والمثل ع النظرة والباطنة مدخل فيه فبدل  
 فرائضهم الاربعة الباقية فقد الحده الاوسط فرائضهم بل فى كل فرائض  
 لا بد ان يكون علمه النسبة الاكبر الى الاصغر فرائضهم اى حصول العلم بالنسبة المطلقة  
 فرائضهم ويقال بالاراسطة فرائضهم فهو مع ذلك ان كان علمه للحكم  
 اى بوجود تلك النسبة فى الواقع ويقال بالاراسطة فرائضهم ومصدر ان  
 الاراسطة كما يكون واسطة فرائضهم تلك النسبة يكون واسطة فرائضهم بها  
 كتحقق الاضداد فرائضهم هذا متحقق الاضداد وكل متحقق الاضداد محكوم فرائضهم

قال بهان على دلالة على الحكم وعلته في الواقع والا اى ان يكون على الواقع  
 فاني دلالة على اية الحكم وثبوت في الواقع ومنه من سائر كان الا سطح معلول  
 الحكم كالمخ في قولنا زير محكوم وكل محكوم متعطف بالاضطرار فيتعطف بالاضطرار يسمى  
 دليلا ولا اى لا يكون الا وسط معلول الحكم كما لا يكون هذه بل يكونان معلولين  
 كما يتبين من المعنى شيئا وكل محمول شيئا محرفة فتدفع المحمل محرفة فان شئت العتس  
 معلول لا محرف ولا العكس بل كلاهما معلولان بتعطف المتعطف خارج العود و  
 به الا يقتصر باسم الاستدلال بجوهر المعلول بشئ غير على ان له اى ان  
 علته في الواقع كقولنا كل جسم مولى وكل مولى مولى فكل جسم مولى  
 لى وهو الحق لان كاذب اليه يضم فان المعبر في برهان الله عليه  
 الاوسط للثبوت الاكبر للاصغر مثلا لا عتبه لثبوت اى الاكبر في نفسه  
 وبينهما اى بين بين الثبوتين بون بين فان الاول وجوده باطن في نفسه  
 بخلاف الثاني ففى شأن ذلك وان كان وجود المولى بالفتح للمعول لا لا وجود المولى  
 بالعكس في نفسه كونه مولى وجود المولى له فلي هذا يكون الاستدلال به لبيان اننا  
 شك وهو ان الشيخ ذهب الى ان العلم اليقيني قاله سبب اى الحكم  
 الذى له سبب نفس الامر لا يحصل الا من جهة على السبب وما ليس له  
 سبب اى الحكم الذى ليس له سبب اما ان يكون مبينا بنفسه من  
 نظر وكر او ما ليس عن يمينه اى بيان ذلك الحكم بوجه يقيني وهل هذا

الذي ذكره الشيخ الاعمده فصرح الى برهان الان لان الحكم لا يكون اما ان يكون  
 او نظريا او على غير النقد برهان اما ان يكون له سبب او لا يكون ونفسا للبعد يثبي مثل  
 فنظر منها فضلا عن برهان الان واما النفس من مديته فيحصل العلم اليقيني بالاول  
 منها برهان العلم ولا يكون العلم اليقيني بالثاني منها بل يكون بينا بنفسه او بالبرهان  
 بيانه برهانه يقيني فليس لان امكان تخمين وحله قول مراده اى الشيخ ما ذكره  
 ان العلوم الكلية وهو اليقيني الدائم الثابت الذي لا يتغير بتغير الجهات  
 غراب البدن اما ان تكون تلك العلوم مبيها من جهة السبب اى برهان  
 العلم او يكون بينا بنفسه من غير نظر ونكر لا من برهان الا لان العلم  
 الكلية فالعلم الجزئية اذن جازان يكون معلومة بالضرر واد  
 بالبرهان غير العلم اى لان كاجازان يكون معلومة ببرهان العلم والمعرفة  
 انما هو بالنسبة الى العلوم الكلية فتأمل اشارة الى عدم صحة المعرفة بالنسبة  
 العلوم الكلية ايضا فان الربا مع كونه من العلوم الكلية يكون سائلا كلية ثبت بالاول  
 وذا قال بعضهم ان الرياضى ادنى الطبيعى لان الرياضى يقيد الان الطبيعى العلم  
 من جهة غير سبب ايضا الثانى من تلك الصفات الجدول وهو اى الجدول  
 القياس المولف من المشهورات المحكوم فيها اى انى حكم فيها فخطاين الاداء  
 وانفاها فيها بينهم وذلك الخطاين اما المصلحة عامة كقويم العمل حسن الظن فيهم  
 او رقة طبعه كقون مراعاة الضعفاء وممونة او حجة وحياء منهم كقون كشف

مفهوم وهو التناوب بين امر او انفعال او نواتج خلاقته الخلقية بغيره  
 بعد ربيها النفس الافعال بدروية وكره قول المعنى الفاعل من او فرائض كقول  
 قوى القلب الا بلام حسن وضعفه الا بلام قبيح وبالجملة المشهورات ان الحق عليه  
 العلم الغفير من الناس سواء كانت مشهورة عند الكل كالشمال المذكور او لا او عند  
 كقولنا الله واحد او عند الطائفة كقولنا التسلسل مطفا محال مما ذهب اليه المتكلمون  
 والمشهور صاوت فكانت او كاذبة من الاصل ان سبب شهرة المشهورات قد  
 يكون الخلق او المزاج مما عرفت انما ومن ههنا قيل للاهنية والعداوات  
 دخل في الاعتقاد ان كان في القلب معتقده بحسن الا بلام وضعفه ولكل قوم  
 مشهورات مخصوصة بهم كعدوات الله ومقدوراته فانما عند هؤلاء  
 غير متناهية عدد او عند المتكلمين معنى لا تقف عند بل لكل اهل صناعة مشهورات  
 بحسب صناعتهم وما وقع في كلام بعض الشعراء من اهل التحقيق هو مفهوم ما  
 راهي اهل البيت كما هي ما قبله راست كرويم وسميت كل كلمة بعد اشارة اليه  
 وربما اكتسبت المشهورات اذ اللعب شهرة الى درجة الكمال بالاولية  
 يفيد اذن وقوع الجرم واقترقت تلك الشهرة منها عند التجرى الى حصول  
 الجرم بمجرد تصور الطرفين وملاحظة النسبة في الاوليات والمشهورات او القياسات  
 من المبطلات بين المتخاضعين سواء كانت سبب بينها من بين العلم  
 الدين بها منهم كنسليم القضية ان الامر للرب والتمني بغيره

والغرض من الزام الخصم واتساع من هو فاضل من ادراك مقدمات البرهان  
 ان كان المجادل سائلا او حفظ الراي والوضع ان يهدر السائل النكاح مجيبا  
 الثالث من تلك الصناعات الخطابية وهو القياس المولف  
 من المقولات المأخوذة من مجلس النظر فيه كالاولياء والحكام  
 وذلك الامور ما دى كالكرات او زير عقل ومن على المأخوذات من  
 الانبياء ع وهاهنا غلط وهو العلامة الرزى منهما اى المقولات  
 فقد غلط فانما بعد ما علم استنادها اليهم مستغنى في الادلة العقلية كذا في  
 المواقف او المرف من المظنون انى يحكم فيها بسبب الوجها  
 اى رجحان طرف الحكم على غيره كحكمنا بنزول المطر عند وجود السحاب الرب  
 ويدخل فيها اى في المظنون التجريبات والحدسيات والمنواتر  
 الغير الواصلة حد الجفر فمن التجريبات ما لم يصل بجزئية الى حد ابدام  
 من الحدسيات ما فيه سنجح المبادئ المترتبة العقلية ونف من المنواتر ما يصل  
 عند رجحان جملة بطلان الفصل عدم نواظروهم على الكذب والغرض منه اى من  
 تحصيل احكام نافعة او ضارة في المعاش والمعاد وذلك كما يفعل  
 الخطباء في الخطبة والوعاظ في الوعظ الرابع من تلك الصناعات الشعر  
 هو نفس القياس المولف من المخيلات اى الخيلات فضايا بمجمل  
 فيناثر النفس فضا فستقى او بسطا فيرغب اى نفع تلك الفضايا في النبال

فيثا النفس بالقبض والبسط الموجبين للغفرة والرغبة كما قبل الخبر بانته  
 سبلا انبسطت النفس اليها وقيمت في شربها واذا انقصر مرة فتمت <sup>انقضت</sup>  
 وشربته فانها اي النفس اطوع للتخييل من التصديق لانه اذا <sup>انقضت</sup>  
 سبعا اذا كان الشر على وزن لطيف وانشد بصوت لطيف العرش  
 منه انفعال النفس بالترغيب او الترهيب بمران ان شرود المقدمات  
 المتصلة على هيئة القياس المنج للنتيجة لكنها غير مقفولة منه بالذات وانما المقفولة  
 الترهيب او الترهيب نها بمرور النتيجة ولذا قال وهو كالنتيجة هي  
 الخامس من تلك الصفات السفسطة وهو القياس المؤلف من اوجه  
 وهي قضايا يحكم فيها اليهم فزير الحسوس في سائر الحسوس نحو كل حيوان بمشاة اليه  
 وان دراهم العالم فصار لا يتأخر والنفس مستخرع الوهم اي العقل فزير الصريح مستخرع  
 فالوجبات برعالم يميز عندها اي النفس من الال وليات ولولا وقوع العقل  
 الصريح فزير الصورت به وشرح كذا بها احكام الوهم ففي القياس بين مادائما ولم يكن  
 برفع اصلا والمؤلف بالمشبهات بالصادقة اي القضايا الكاذبة المشبهة  
 بالصادقة صريح كقولنا بحدوده انفس المنقوشة على الجدران في كل فرس صمد  
 بنج اذ صمد او معنى كذا الخا حبات اي الامور الخا حبة الكاذبة مثلا  
 الذهنيات اي الامور الذهنيات الصادقة بمثابة بينها كقولنا الجوهر موجود  
 فزير ان وكل موجود فزير ان فزير انم بالذات وكل قائم بالذات فزير ان فزير ان



الجبر عرض وبالعكس اى اخذت منيات مكان الخارجيات كقولنا الخ  
 حادث فله حدوث فله حدوث له حدوث والعرض منه اى من لفظة تغلظ  
 الحضم والعظم فانه تماثلها لا حذر عننا والمغالطة اعم من البسطة فانها  
 اى المغالطة القياس الفاسد صون او مادة اما الاول فليس لا يكون  
 القياس على هيئة منتهية للاختلاف شرط بحسب الكيفية او الكمية او الجهة كما اذا كان  
 كبرى الشكل الاول خبرية او صورة سلبية او ممكنة واما الثانية فبيان يكون المعطى  
 وبعض مقدمات شبيهة واحدة اذ هي المصادق على المعطى او يكون بعض مقدمات كانه  
 شبيهة بالصاحفة اما من جهة الصورة او من جهة الواقع كما عرفت بخلاف  
 البسطة فانه الفاسد من جهة الواقع فيثبت ولذا جعل من الصناعات الخمس  
 اى كسب المادة فقط فذكر المغالطة هنا استطراد والمغالطة اى من يفعل  
 ان قابل بها اى تلك المغالطة لتروج الحكمة الموهنة الباطلة الحكيم لانه  
 الحكمة الحقة فسوطاى منسوب الى السوط وهو الحكمة الموهنة وان قابل  
 بها الجدلى بجرم لاجل ادعاء كل منها حقيقة مقدمات وليد كذات ما ادعاه  
 فمشاغبي من الغيب اذ ليس هناك لما صلا لا الشغب هذا والمولف  
 اى القياس المولف من الراجح والمرجوح اى من مقدمات يكون بعضها  
 راجحة بان يتصل بها الجرم والظن وبعضها مرفوضة بان يتصل بها الظن والوهم  
 مرجوح لاستلزام مرجويزة الجرم مرجويزة الكل وقد اشرنا اليه سابقا فذكر

وقدر فتدبر بعد اشارة الى ان القياس كما انه مشتمل على المقدمة المرجحة  
 كذلك على المقدمة الراجحة فاستفاد المرجحة للمرجحة دون الراجحة  
 يرجح من فخرج الا ان يقال يكفي في مرجحة المركب مرجحة جزئية  
 وفي راجحة المركب لابد من راجحة كل جزء منه خاتمة الكتاب  
 اجزاء العلوم المدونة على المسائل هي المسائل اي تلك العلوم لا غير  
 وهي قضايا يطالب بها في العلوم وهي في الاغلب نظريات وانما قد يكون  
 ضرورات كما في المنطق ما حقق في موضوعه ان حقيقة كل علم لابد  
 عليه تعريف العلوم بالقوانين لا بالمتغيرات من ان اجزاء العلوم  
 ثلثة الموضوعات والمبادئ والمبادئ ولا ما ذهب اليه بعض المحققين  
 من ان حقيقة كل علم لابد ان تصدق بالمتغيرات والمبادئ وهي ثابتة  
 عليه من العلوم الثورية او التصديقية اما التصورية فهي حدود الموضوعات  
 واجزائها بالجملة حدود العلم امر نظرية مستغلة في العلوم اعم من ان يكون  
 حدودا حقيقة او رسمه وان كانت رسوما حقيقة وذلك كتحديد الطبقة  
 التي هو موضوعها كعلم الطبيعة بانه جوهري يمكن ان يفرض فيه ابعادا ثلثة متغايرة  
 على نواتج وتحديد البنية التي هي جزؤه بانها جوهري على جوهري متصل بذاته وتحدد  
 الحركة التي هو موضوعها فانها كالاول لها بالقوة من جهة ما هو بالقوة  
 واما التصديقية فهي اما ببنية نفسها ونسبها متعارفة كقول الهندس

المتقارب المسدودية لشيء واحد من دونه او غير مبنية بنفسها فان اذ من المتعلم  
 بها حسن ظن بحسن اصولها موضوعه كقول اقليدس لنا ان فصل بين كل  
 نقطتين بخط مستقيم وان تلقى بالانكار والشك سببت مصاررت كقولنا  
 ان نخل بابي بعد على كل نقطة شيئا دائرة بل المقدمه الواضحه قد يكون  
 اصلا موضوعا عن شخص ومصاررة عند اخره امن الوسائل اى تلك  
 الاجزاء اعني المسائل من الاجزاء كما عرفت واذا هذا المتأخر من  
 الاجزاء مع كونها من الارب مثل مبانته في خطيتها جها ففى من الاجزاء مجازا  
 واما الموضوعات فلا وجه لجعلها اجزاء بل هى جزاء الجزاء اعني المسائل فقام  
 ثم هذا الكتاب المستطاب بكونه الكمال والى باب نها اثنى عشر من اربعة عشر  
 دافع بعد سبعين من البحيرة النبوية صلى الله عليه واله وسلم المسمى بالعلم  
 بعدوى المنوى الجامع من العقول والمنقول الى في الفروع  
 والاصول العلم بعلوم العقيدة والعقيدة والى من كتابه  
 المشتمل على الاصول والادلة المستنبطه من  
 والادلة المدعومة بالبرهان  
 قدس سره الله  
 السالكين الى  
 في البرهان



حرسه من الشر والفرمان والى من كتابه حبيب الدين احمد عفي الله عليه من باخرة بنو خنوفه في هذا المقام

